



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي
الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



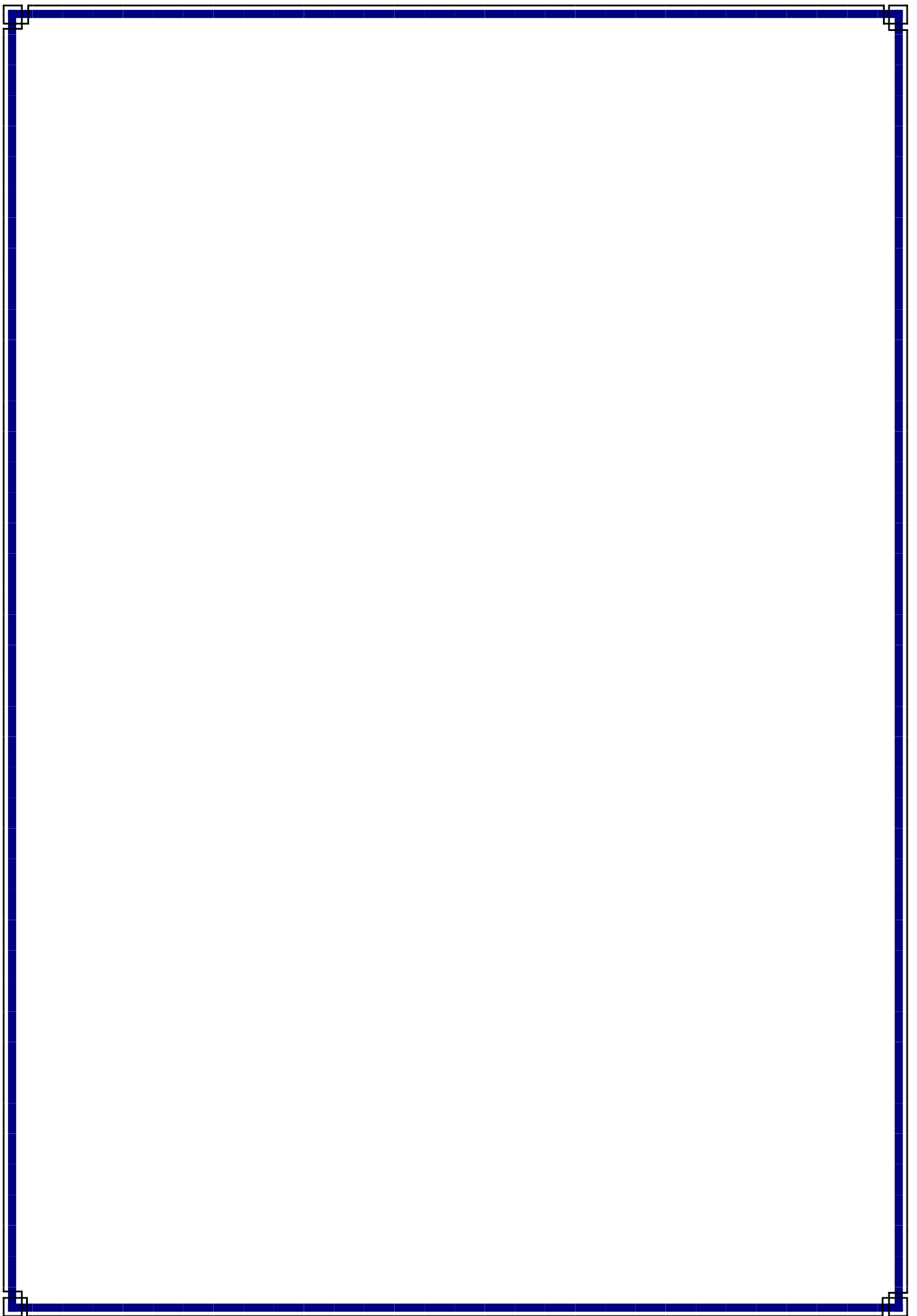
دور السياسة النقدية في استهداف التضخم

دراسة حالة الجزائر الفترة 2010 - 2020

إشراف الدكتور:
- شليق عبد الجليل

من إعداد الطلبة:
❖ الشارف فاطمة الزهراء
❖ طواهرية سارة
❖ عثمانى نصيرة

السنة الجامعية: 2022-2023





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي
الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



دور السياسة النقدية في استهداف التضخم

دراسة حالة الجزائر الفترة 2010 - 2020

إشراف الدكتور:
- شليق عبد الجليل

من إعداد الطلبة:
❖ الشارف فاطمة الزهراء
❖ طواهرية سارة
❖ عثمانى نصيرة

السنة الجامعية: 2022-2023





الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى أهله ومن وفي أما بعد
الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا ثمرة الجهد والنجاح
بفضله تعالى والتي أهديتها إلى الأيادي التي لم تبخل بالعطاء يوما، ولم تتردد بتقديم العون ولو
للحظة إلى زميلي "ميده يحيى" أسأل الله أن يحفظ والديك ويحميهم والأستاذ المشرف "شليق
عبد الجليل" حفظه الله ، من كافح من أجل إسعادي ونجاحي وسعى لإنارة حياتي بأشعة الأمل
واكبر رمز التضحية أبي الغالي "محمد الهادي" إلى نبض فؤادي ونبض أفراحي إلى من أفضلها
عن نفسي حبيبتي الغالية أطل الله عمرها أمة الحبيبة "باكر فتيحة" إلى الذين كانوا الدعم
والسند إخوتي الأعزاء عبد القادر وأبو بكر الصديق وفاطمة وشيماء وسندس.

سارة طواهرية





الإهداء

أهدي عملي المتواضع هذا الذي تم بعون الله وإرادته إلى كل من كان له الفضل في نجاحي إلى من سهرت وتعبت من أجلي صاحبة القلب الصافي وقرّة عيني أُمّي الغالية، إلى من شجعني على المثابرة طول عمري ومهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير أبي العزيز، إلى سندي وقوتي في هذه الحياة إخوتي الأعزاء حفظهم الله عز وجل فارس وعماد هالة وهديل إلى أحبّائي الصغار دحمان وملاك، كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى الزميل المحترم "ميده يحيى" الذي كان له في مساعدتي على إنجاز هذه المذكرة والأستاذ الفاضل "عبد الجليل شليق" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وخبرته أهدي لكم هذا العمل الذي أسأل الله تعالى أن يتقبله خالصاً.

الشارف فاطمة الزهراء





الإهداء

" إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه "

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى اعز وأعلى إنسانة في حياتي التي أنارت دربي بنصائحها ، وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب والبسمة ، إلى من زينت حياتي بضياء البدر وشموع الفرح ، إلى من منحني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب وكانت سببا في مواصلة دراستي إلى من علمتني الصبر والاجتهاد إلى الغالية على قلبي "أمي".

إلى إخواني وأختي العزيزة ، حفظهم الله عز وجل إلى كل العائلة الكريمة وزملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق ، إلى من ساعدني في كتابة هذا التقرير الأخ "ميده يحيى " إلى كل الأشخاص الذين احمل لهم المحبة والتقدير.

نصيرة عثمانى





شكر ونقابة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمته وأكرمنا بفضله وعلّمنا بعلمه وأعاننا على انجاز هذه المذكرة .

نتوجه بجزيل من الشكر والتقدير والثناء إلى الأستاذ المشرف الدكتور شليق عبد الجليل الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه في انجاز هذا العمل .

ولا ننسى كل عمال بنك البركة وكالة الوادي بالشكر والثناء على مساعدتهم لنا بتقديم لنا و توفير كل ما نحتاجه من معلومات في هذه المذكرة

والى كل طلبة وأساتذة قسم الاقتصاد في جامعة الشهيد حم لخضر.





هدفت الدراسة من خلال تقرير التريص إلى توضيح دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات و الإحصائيات المتعلقة بالسياسة النقدية و التضخم، و التي تم الحصول عليها من خلال التقرير السنوي لبنك الجزائر. توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في الجزائر تبنت آلية جديدة لضبط التضخم و هي استهداف التضخم، و قد كانت فعالة إلى حد كبير في السيطرة على حركة الأسعار. الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية، سعر إعادة الخصم، سوق مفتوحة، احتياطي إجباري، تضخم أسعار، بنك الجزائر.

Abstract : The study aimed through the internship report to clarify the role of monetary policy in targeting inflation in Algeria during the period 2010-2020, and the descriptive analytical approach was used through the analysis of data and statistics related to monetary policy and inflation, which were obtained through the annual report of the Bank of Algeria

The study found that monetary policy in Algeria adopted a new mechanism to control inflation, which is inflation targeting, and it has been largely effective in controlling the movement of prices.

Keywords: monetary policy, rediscount rate, open market, mandatory reserves, price inflation, Bank of Algeria.

الفهرس



الصفحة	العنوان
XII XII	الإهداء.....
XII	شكر وتقدير.....
XII	المخلص.....
X	الفهرس.....
XII	قائمة الجداول.....
XI	قائمة الأشكال.....
XII	مقدمة.....
أ.ب.ج.د	مقدمة.....
1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية و التضخم
1	تمهيد.....
2	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية:
2	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية و أهميتها.....
4	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.....
10	المطلب الثالث: اتجاهات السياسة النقدية و قنوات إبلاغها.....
13	المبحث الثاني: ماهية التضخم.....
13	المطلب الأول: مفهوم التضخم و أنواعه.....
16	المطلب الثاني: أسباب التضخم.....
19	المطلب الثالث: آثار التضخم و طرق علاجه.....
23	ملخص الفصل.....
24	الفصل الثاني: دور السياسة النقدية في استهداف التضخم
25	تمهيد.....
25	المبحث الأول: مسار و وضعية السياسة النقدية في الجزائر.....
25	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد و القرض 90-10.....
29	المطلب الثاني: التطور التاريخي لأهداف السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10
32	المبحث الثاني: أهم تطورات الوضع النقدي في الجزائر.....
32	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة (2010-2020).....
35	المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).....
36	المطلب الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون 90-10.....

39المبحث الثالث- السياسة النقدية و استهداف التضخم.
39المطلب الأول: معدلات التضخم في الجزائر في الفترة 2010-2020.
41المطلب الثاني: قياس تطور التضخم في الجزائر.
43المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر و إستراتيجية استهداف التضخم.
47ملخص الفصل الثاني.
49خاتمة.
53قائمة المراجع.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
32جدول رقم (02-01) تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.
35جدول رقم (02-02): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2010-2020.
37جدول رقم (02-03): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.
38جدول رقم (02-04): تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.
39جدول رقم (02-05): معدل التضخم في الجزائر في الفترة 2010-2020.
46جدول رقم (02-06): مقارنة بين تطور المعدل المستهدف و المعدل الفعلي للتضخم.



المقدمة



تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الأكثر شيوعاً في عالمنا المعاصر، وهي ليست وليدة هذا العصر وإنما تمتد جذورها إلى العصور القديمة، فقد عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القدم، حيث اختلفت معدلات التضخم من حقبة لأخرى فتجددها مرتفعة في البعض ومنخفضة في البعض الآخر. وما يمكن القول عنها أنها ظاهرة سايرت كافة الأنظمة الاقتصادية وشملت كل الدول على السواء متقدمة أو نامية، وشغلت بالرجال السياسة والاقتصاد على السواء، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد كالححد من الادخار، تخفيض معدلات النمو الاقتصادي، عدم تحفيز الاستثمار وغيرها من الآثار السلبية الأخرى. ويسبب تعدد الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة نجد أن معظم الدول التي عانت من التضخم قامت بتطبيق مزيج من السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

إن فعالية السياسة النقدية تبنى بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضاً إلى أدنى حد ممكن لتحقيق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية، إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق من بينها: شدة حساسية الاقتصاد وسياسته النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق خاصة النفطية وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها عملة التسديد النقضية.

ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض طويلة الأجل، والمتمثلة أساساً في السوق المالي ذو النشأة الحديثة. ضعف التعامل مع البنوك مما يفسر قلة الثقة في القطاع البنكي ضعف التعامل بالنقد الإلكتروني، وهذا قد يعمل على ارتفاع التعامل بالورق النقدي مما سيكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية.

يلعب البنك المركزي دوراً مهماً في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية المالية الاقتصادية - الاستثمارية - التجارية - الاجتماعية سواء للفرد أو المجتمع ككل فالبنك المركزي يعكس دور الحكومة في النشاط المالي والاقتصادي وذلك من خلال التحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق وضبط السياسة النقدية وتوجيه الموارد ومجالات الإنتاج نحو الاستخدام الأمثل والفعال وفق الإمكانيات المتاحة للدول، إصدار الأوراق النقدية المحافظة على مستويات الدخل والأسعار ومراقبة أسعار الصرف، واتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار الحياة الاقتصادية والمالية عموماً مستعينا بالأساليب والوسائل التي تمكنه من الأداء الكفء والفعال لهذه المهام. بالإضافة إلى أنه يزاول مجموعة من الوظائف الأخرى (مباشرة - غير مباشرة) من أهمها متطلبات الحد الأدنى للاحتياطي، وتطبيق آلية سعر الخصم، ودور المقرض الأخير، وعمليات السوق المفتوحة وبالرغم من أهمية الأدوار الوظيفية التي ينهض

البعد الاقتصادي: يتجلى من خلال دور السياسة النقدية في تحقيقها للتوازنات الاقتصادية والحد من الآثار غير مرغوبة فيها نتيجة الإختلالات الدورية لها أو عدم التحكم في الأهداف من خلال السياسات المطلوبة من المشكلات الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم الجيد في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

البعد اجتماعي: ويتجلى ذلك من خلال تحقيق السياسة النقدية للتوازنات الاجتماعية وذلك عن طريق تخفيض معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم واستقرار العملة مما يسهل عملية الحصول على القروض بتكاليف منخفضة بالنسبة لأصحاب رأس المال، واستقرار تكلفة المعيشة بالنسبة للعائلات.

البعد السياسي: حيث أنه إذا كانت هناك سياسة نقدية فعالة فهذا يدل على وجود سلطة نقدية وبالتالي هناك أجهزة الدولة مما يثبت وجود الدولة وهذا من شأنه أن يعزز ثقة المجتمع في حكومته من جهة ومن جهة تعزيز الثقة بين المجتمع والنظام المصرفي مما يؤدي إلى تخفيض معدلات التسرب في الاقتصاد.

أسباب اختيار الموضوع:

- التوافق والرغبة الشخصية للطلبة؛
- توافق موضوع الدراسة مع التخصص؛
- أهمية الموضوع.

حدود الدراسة:

- حدود زمنية: تمت الدراسة في الفترة 2010-2020.
- حدود مكانية: تمت الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني (الجزائر).

منهج الدراسة:

تم استخدام **المنهج الوصفي** وذلك من خلال التطرق في الإطار النظري إلى أهم المفاهيم التي تقوم عليها السياسة النقدية والتضخم؛ و استخدام **المنهج التحليلي** الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوفر لدينا وإسقاطها على موضوع الدراسة واستنتاج مختلف النتائج.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، كان الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية و التضخم وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية السياسة النقدية و في المبحث الثاني ماهية التضخم، أما الفصل الثاني فكان بعنوان دور السياسة النقدية في استهداف التضخم و تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان مسار و وضعية السياسة النقدية في الجزائر، و الثاني كان بعنوان أهم تطورات الوضع النقدي في الجزائر و تناولنا في المبحث الثالث السياسة النقدية و استهدافها للتضخم.



الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية و التضخم



تمهيد:

يمثل معدل التضخم أو معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تتمحور حولها عملية صياغة السياسات الاقتصادية الكلية وعادة ما تهدف مثل هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ويمكن اعتبار معدل التضخم من بين المؤشرات الاقتصادية التي تحمل دلالات سياسية مباشرة نظرا لانعكاساته المباشرة على القدرة الشرائية وعلى رفاهية المستهلكين ونمط الإنفاق والادخار الخاص بالعائلات والشركات، كما حركة معدل التضخم تؤثر على نسب ومعدلات الاستثمار نظرا لارتباطها بالتأثير على مداخيل وعوائد العمليات الاستثمارية. وفي المقابل فان السياسة النقدية في تمثل الأداة التي بواسطتها تنفذ و تحقق أهداف السياسة الاقتصادية. وهو ما يمكن القول من خلاله إن التحكم في السياسة النقدية يساعد على التحكم في العديد من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بظروف وأوضاع العملة داخليا مثل معدل التضخم وخارجيا مثل سعر الصرف.

وتسعى معظم الحكومات إلى تحقيق الانضباط في السياسة النقدية من خلال التحكم في التضخم وكذا التحكم في تقييد السياسات المالية والنقدية الموسعة، وكذا التوجه نحو زيادة المرونة في أسعار الصرف، وتواجه الحكومات مسالة التحكم في التضخم من جهة ومسالة تقييد الحوافز المقدمة للاستثمار من جهة أخرى وهو ما يفرض على الحكومات غالبا القبول بمعدلات تضخم مرتفعة دون المساس بالإجراءات المشجعة على الاستثمار، والتي تتطلب غالبا سياسية نقدية توسعية تؤسس على تسهيلات القروض للشركات والمستثمرين.

وستنطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي النظري لكل من السياسة النقدية و التضخم.

المبحث الأول- ماهية السياسة النقدية:

لقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي انطلاقا من الأزمات النقدية، حيث تجلت تطبيقاتها وازدادت أهميتها عندما تطورت مهام البنوك المركزية وخاصة في مراقبة عمل البنوك التجارية. لذلك

اعتبرت السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملة التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

المطلب الأول- مفهوم السياسة النقدية و أهميتها:

أولاً- مفهوم السياسة النقدية:

- تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق ويحقق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة أي المقصود بالسياسة النقدية تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد.¹

- هي مجموعة الإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقود، سعر الفائدة، أدوات الائتمان و سعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار و التوازن النقدي، و استقرار المستوى العام للأسعار ، و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.²

- السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة عن طريق سلطتها النقدية و المستمدة من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع من أجل إدارة كل من النقد الائتمان ، و تنظيم السيولة للاقتصاد الوطني.³

نيا- أهمية السياسة النقدية:

تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني بحيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات و الأساليب المستخدمة لتوجيهه و التأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع و تزداد هذه الأهمية وضوحاً خاصة في البلدان النامية إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية بحيث تأخذ المسار التالي:

سياسة نقدية ← مكونات الطلب الداخلي ← أسواق الأصول الحقيقية.⁴

¹ محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ،، 1998ص.25.

² علي كنعان ، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، ، 2012 ص : 452.

³ صالح صالح ، السياسة النقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، 2000 ص 17.

⁴ سهير محمود معنوق ، النظم والسياسات النقدية ، الدار اللبنانية، الطبعة الأولى، 1989ص. 199.

فضعف الأسواق النقدية و المالية تجعل الآثار المترتبة على كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية – البدائل النقدية و لكنها تنتقل مباشرة إلى سوق الأصول الحقيقية ، و لذلك يمكن القول بأن دور السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي يبدو أنه أكثر أهمية في البلاد النامية منه في البلاد المتقدمة. كما يبرز دور السياسة النقدية خاصة في أوقات التضخم ، ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي و في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة و تتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي و غيرها كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لغرض المضاربة و غيرها.

أما الدول السائرة في طريق النمو فإن السياسة النقدية تنحصر في خدمة التنمية و توفير التمويل اللازم لها ، و هناك العديد من العوامل التي تحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية أبرزها قلة انتشار المصاريف و غياب العادة المصرفية و النضج المالي و تحلف النظام المصرفي القائم و قلة تأثيره و نطاقه و ضآلة الادخار بسبب انعدام الثقة بين الأفراد و المؤسسات المالية و ضيق نطاق الأسواق المالية و اختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني.

و بذلك تبدو أهمية السياسة النقدية فيما يمكن أن تحققه لضمان تادية النقود لسائر وظائفها بفعالية سواء لوظائفها الفنية باعتبارها وسيلة تبادل و مقياسا للقيم و مستودعا للثروة و هي ضرورة لمسيرة النشاط الاقتصادي و استمراره و تطوره أو تعلق الأمر بوظائفها الحركية التي تؤثر في مسار النشاط الاقتصادي و اتجاهاته و معدلات نموه من خلال الكيفية التي تتغير بها كمية النقود المتداولة.¹

و نخلص مما سبق إلى القول بأن السياسة النقدية حظيت بذلك الاهتمام من قبل الاقتصاديين للآثار الهامة التي تحدثها في الواقع الاقتصادي ، كالتحكم في كمية النقود و تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي عن طريق الحد من وتيرة التضخم و التحكم في اتجاهات و تركيب بنية النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على حجم الائتمان و التحكم في بنيته و مجالاته.²

لثا- أهداف السياسة النقدية:

1- أهداف أولية: تمثل نقطة البداية في إستراتيجية السياسة النقدية ، و هي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة ، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فانه يجب تبني

¹ محمد الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي ، دار الجامعات المصرية ، ص. 22.

² طهاري أنور. السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري- مذكرة ماستر في العلوم التجارية. جامعة البويرة 2015.2016. ص 19.

متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة.¹

2- الأهداف الوسيطة: تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة متغيرات نقدية يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليها تأثير بشكل مباشر بواسطة أدواتها الخاصة حتى تتمكنها من الوصول إلى الأهداف النهائية فهي كإعلان إستراتيجية السياسة النقدية.

3- الأهداف النهائية: تهدف السياسة النقدية بصفة عامة إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية، و المتمثلة أساسا في استقرار المستوى العام للأسعار و العمالة الكاملة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة و أخيرا توازن ميزان المدفوعات.²

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية:

في تنفيذها للسياسة النقدية ، يستطيع البنك المركزي أن يعمل بشكل مباشر باستخدام سلطاته التنظيمية أو بشكل غير مباشر باستخدام تأثيره على ظروف سوق النقد، فيمكن دور الأدوات المباشرة في تحديد معدلات الفائدة أو الحد منها أو بتحديد الكميات (مبالغ الائتمان تحت التحصيل) عن طريق اللوائح، في حين يكمن دور الأدوات غير المباشرة في تصحيح الطلب والعرض الخاصين بالاحتياطات المصرفية.

أولاً- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الكمية) :

إن البنوك التجارية لا يحددها في خلق نقود الودائع سوى إمكانيات السيولة، أي أن تتوافر لديها كميات النقود اللازمة (من أجل منح القروض) وحيث أن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تقلبات اقتصادية غير محمودة، فإن البنك المركزي يتدخل في الوقت المناسب باستخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية قصد تنظيم الائتمان.³

وتتصف الأدوات المباشرة للسياسة النقدية بسهولة الملاحظة، والتي تتمثل فيما يلي:

1- معدل إعادة الخصم: سعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة، أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة، فالبنوك التجارية غير قادرة على خلق الائتمان أو إعطاء القروض بطريقة مستقلة دون توافر السيولة اللازمة، ولذا فهي مضطرة للجوء إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وكمبيالات، بمعنى أن يحل محلها البنك المركزي في الدائنية مقابل ما يقدمه من السيولة

¹ صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية المفهوم ، الأهداف ، الأدوات ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، ، 2005ص. 124

² جبار بشري ، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية تأمينات و تسيير المخاطر ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، ، 2012 – 2013ص7.

³ تتحدد كميّات مراقبة البنوك والمؤسسات المالية وفق المواد من 143 و 258 من القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بقانون النقد والقروض.

اللازمة لتأدية نشاطها، ومن الطبيعي أن يتقاضى منها ثمن هذا الاقتراض في صورة سعر الفائدة. وهذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على غرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة، بل يتحدد بطريقة أهم مراعيها في ذلك التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، وعلى السياسة النقدية المراد تطبيقها.¹

1-1- أثر معدل إعادة الخصم: إن البنك المركزي بصفته بنك البنوك والمقرض الأخير لها، فانه في سبيل قيامه بهذه المهمة يقوم بخصم الأوراق التجارية التي بحوزة البنوك التجارية، أي الأوراق التجارية التي آلت إلى البنوك من عملائها نتيجة منحهم تسهيلات ائتمانية في صورة أوراق تجارية، وتلجأ هذه البنوك ومؤسسات الإقراض إلى إعادة خصم ما لديها من كمبيالات لتعزيز سيولتها النقدية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي من خلال استخدامها ما يسمى بنافذة تسهيل إعادة الخصم، ويستطيع البنك المركزي عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم أن يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، فإذا رأى من خلال التقارير المقدمة إليه أن النشاط الاقتصادي يعاني من فائض في كمية النقود أي من تضخم فانه يقوم بإتباع سياسة انكماشية تهدف إلى التقليل من كمية النقود المتداولة وذلك عن طريق رفع معدل إعادة الخصم الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في سوق النقد، فيحجم الأفراد عن خصم ما لديهم من كمبيالات مفضلين الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، إضافة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة في السوق سيؤدي إلى الحد أو التقليل من طلب الأفراد على القروض من البنوك و بذلك تنخفض كمية النقود المتداولة مما يؤدي إلى التقليل والتخفيف من حدة التضخم، إذا أما رأى البنك المركزي إن النشاط الاقتصادي بحاجة إلى نقود إضافية أي يعاني من كساد فيحدث العكس، حيث يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك فيزداد الطلب عليها ويزداد حجم الودائع المصرفية وحجم العمالة ومن ثم تزداد الدخول الفردية وتنشط حركة البيع و الشراء بصفة عامة الأمر الذي يؤدي إلى انتعاش كافة مرافق الاقتصاد.²

1-2- فاعلية معدل إعادة الخصم: لا يمكن أن تظهر فاعلية معدل إعادة الخصم إلا في غياب مصادر أخرى للسيولة والائتمان من غير البنك المركزي، ففي حالة وجود احتياطات نقدية لدى المشروعات (التمويل الذاتي)، أو أنها تحصلت على قروض أجنبية فالرفع من سعر الخصم لا يكون له تأثير على مقدرة السوق النقدية في تقديم القروض وزيادة حجم الائتمان نظراً للزيادة الحاصلة في عرض النقود. كما أن رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي لا يمكن أن يؤثر على التوسع في منح الائتمان من طرف البنوك التجارية مادام أن أصحاب المشروعات

¹ يعدل بخراز فريدة "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي" ديوان المطبوعات الجامعية 2000ص 163.

² حسين بن هاني، اقتصاد النقود و البنوك المبادئ و الأساسيات، دار مكتبة الكندي للنشر و التوزيع، عمان، ، 2002 ص : 147.

مستعدة للاقتراض والبنك التجاري يدرك بأن أصحاب المشروعات هم الذين يتحملون الزيادة المفروضة في سعر الخصم، واستمرارهم في الطلب على الائتمان بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، يعود إلى إمكانية تعويض ذلك من خلال رفع الإنتاجية أو أسعار السلع. حتى في الفترات التي تشهد انكماشاً والتي يخفض فيها البنك المركزي من سعر الخصم من أجل التوسع في منح القروض فإنه يمكنه أن لا ينجح في ذلك إذا رأى أصحاب المشاريع أن طلب السيولة لا يعود عليهم بعائد كبير.¹

2- عمليات السوق المفتوحة: هي عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع سندات الدين العام و اذونات الخزانة العامة للجمهور في حالة السعي إلى تخفيض كمية النقود، وشراء تلك الأدوات من قبل البنك المركزي في حالة السعي إلى رفع مستوى كمية النقود المتداولة أي زيادة العرض النقدي.²

1-2- أثر عمليات السوق المفتوحة: سياسة السوق المفتوحة تؤثر على حجم الائتمان عن طريق التغيير في كمية وسائل الدفع (السيولة) وفي سعر الفائدة، فإذا ما قام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من السوق النقدية فإنه يزيد من سيولة القطاع المصرفي وغير المصرفي، فأما القطاع المصرفي عندما تزيد سيولته فإنه يرفع من قدرته على الإقراض. أما القطاع غير مصرفي عند حصوله على السيولة وبالرغم من عدم مقدرته على خلق الائتمان، إلا أنه يستطيع أن يزيد من إيداعاته النقدية في البنوك التجارية التي تتوسع هي بدورها في خلق الائتمان، ويمكن أن تخيل العملية بنفس هذا المفهوم عندما يتدخل البنك المركزي بائعاً لأصوله الحقيقية بقصد امتصاص السيولة من السوق النقدية. أما فيما يتعلق بسعر الفائدة أي ثمن الإقراض، فلا شك أن البنك المركزي عندما يشتري الأوراق المالية من السوق النقدية فإنه يزيد من الطلب عليها وهو بذلك يرفع ثمن توازنها (ثمن البيع والشراء)، وفي نفس الوقت يزيد السيولة في سوق النقد والائتمان، وزيادة السيولة من شأنه أن يقلل من ثمن اقتراضها أي سعر الفائدة. وعلى العكس من ذلك عندما يقوم البنك المركزي ببيع أصوله الحقيقية فإنه يمتص السيولة من القطاع المصرفي وغير المصرفي أي يقلل من عرضها ويجعل ثمن اقتراضها مرتفعاً، أي ارتفاع سعر الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى طلب الائتمان.³

2-2- فاعلية عمليات السوق المفتوحة: إن فعالية ونجاح عمليات السوق المفتوحة تتحقق بتلاقي إرادتي البنك المركزي من جهة والبنوك التجارية والمشروعات الاقتصادية من جهة أخرى، إذ أن توجه البنك المركزي إلى عمليات السوق المفتوحة لتوسيع الائتمان قد لا يجد صداه لدى المستثمرين حتى في حالة إتباع البنوك التجارية سياسة

¹ صبحي تادرس قريضة، النقود والبنوك. دار النهضة العربية، بيروت، 1984ص163.

² حسين بن هاني، اقتصاد النقود و البنوك المبادئ و الأساسيات، دار مكتبة الكندي للنشر و التوزيع، عمان، ، 2002 ص : 148.

³ د. زينب عوض الله و د. أسامة محمد الفولبي أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي منشورات الحلبي الحقوقية بيروت -لبنان 2002ص 155.

إقراض

سهلة.

ومن هنا يمكن القول بأن إرادة البنك المركزي بمفردها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح بل أن ذلك يتوقف بالقدر الأكبر على حجم وطبيعة السوق النقدية والمالية فيجب أن يكون هذا السوق شاملاً ، وتتوفر فيه كميات كافية من الأوراق المالية والتجارية والتي يمكن تداولها في هذا السوق.¹

3- نسبة الاحتياطي القانوني: و يقصد بها النسبة التي يقررها البنك المركزي على الودائع البنكية، و توضع هذه الاحتياطات كودائع لدى البنك المركزي على شكل أرصدة أو نقود سائلة وتمثل نسبة الاحتياطي الأدنى لما يجب أن يحتفظ به البنك التجاري على الدوام من احتياطات نقدية سائلة مقابل ما يلتزم به من ودائع.² و قد ظهرت هذه الأداة في لأول مرة في الولايات المتحدة من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1933 و 1935.³

3-1- أثر نسبة الاحتياطي القانوني في تحقيق أهداف السياسة النقدية: تمثل هذا الأثر في نقطتين رئيسيتين وهما:

- يمكن استخدام نسبة الاحتياطي لأغراض السياسة النقدية في الأجل الطويل من خلال تأثيرها على المعروض من النقود بالمفهوم الواسع.

- إدارة الأموال في الأجل القصير لتجنب التقلبات المتكررة في أسعار الفائدة يوميا.⁴

3-2- فعالية أداة نسبة الاحتياطي القانوني:

- تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض، نظراً لأن الأفراد و المؤسسات لا يطلبون قروضا نظراً لانتشار حالة الكساد، و لذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض.

- تعتبر سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني من أنسب أدوات الرقابة النقدية في الدول النامية حيث عمليات السوق المفتوحة محدودة النطاق و سياسة سعر الخصم ضعيفة الأثر. غير أن هذه الأداة يواجه لها بعض الانتقادات منها أن هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة و الصغيرة على السواء.

- إن البنوك التجارية في البلاد ذات أسواق النقد المتخلفة عادة ما تحتفظ باحتياطات فائضة و كبيرة و هذا ما

¹ ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002ص268.

² صبحي تدرس قريضة ، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، ص182.

³ الصيرفة المركزية ،ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة و النشر،بيروت، ، 1987ص. 203.

⁴ محسن أحمد محمد الحضري، التضخم الهيكلي في الدول الإفريقية، جمهورية غانا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ، 7192ص. 277.

يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، ما لم يكن كبير جدا، لن يخفض النسبة الفعلية للأرصدة النقدية إلى الودائع دون الحد الأدنى الذي يشترطه القانون، و من ثم لن يؤثر جوهريا على عمليات الإقراض التي تراوحتها البنوك التجارية.

-إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي الإجمالي لها تأثير على وضع البنوك و قابليتها لمنح القروض و استثمار أموالها لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغيرات و درجتها، لذلك يرى الاقتصادي الأمريكي فريدمان أنه يجب تثبيت الاحتياطي النقدي عند مستوى معين حتى تكون البنوك التجارية على علم بما منذ البداية لأخذ احتياطاتها و حذرهما من بداية النشاط و حتى تكون البنوك التجارية و البنك المركزي متعاونة على تنفيذ و إنجاح السياسة النقدية المرغوبة و المسطرة.¹

نيا- الأدوات المباشرة (الكيفية):

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في نوعية هذا الائتمان و اتجاهاته حيث أن هذه الأدوات تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين أو خفضه لنشاط آخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان و ذلك عن طريق توجيهه إلى المجالات المرغوبة و حجبها عن المجالات الأخرى و التي تتمثل في²:

1- الأساليب الكيفية الانتقائية:

أ. سياسة طير القرض: تهدف إلى تحديد نمو القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية وتسمى أيضا عملية تخصيص الائتمان حيث يتم تحديد المبلغ المتاح للإقراض إضافة للشروط المتعلقة بهذا القرض وتكون هذه السياسة أكثر فعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد استنادة ، ففي حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية حيث يقوم البنك المركزي بوضع حد أقصى للقروض الممنوحة و يحد بذلك من حجم الموارد المالية القابلة للإقراض.

ب. السياسة الانتقائية للقروض: تهدف هذه السياسة إلى التأثير في تدفق القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة كتشجيع الائتمان الإنتاجي والتضييق على الائتمان الاستهلاكي أو تشجيع القروض قصيرة الأجل و الحد من القروض طويلة الأجل والتميز بين أنواع القروض في حجمها وفي أسعار الفائدة عليها و أنواع الضمانات و تحديد

¹ نفس المرجع السابق. ص 278.

² ابتسام ساعد ، السياسة النقدية و معالجات التضخم ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، - 2016 ، 2017. ص 12.

أجل استحقاق القروض تبعا لنوع القطاع فيقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات المسببة لذلك و العكس على القطاعات الأخرى .

2 . الأساليب النوعية المساعدة:

تمثل هذه الأساليب فاعلية إضافية للسياسات السابقة الذكر و من بين هذه الأدوات نذكر:

أ. الإقناع الأدي : و هو عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات و إرشادات البنك المركزي أديبا بخصوص تقديم الائتمان و توجيهه حسب الاستعمالات المختلفة بوسائل منها الاقتراحات و التحذيرات الشفهية والكتابية.

ب. إصدار التعليمات: تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك و المؤسسات المالية كتحديد حجم الائتمان الممنوح أو نوعه أو كيفية استخدامه ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة و مضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة.

ج. التفتيش و الرقابة: يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات و الأوامر الموجهة إليها كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين له حالة هذه البنوك و سيولتها و حجم الودائع و القروض بها.

د. التشاور مع البنوك التجارية: يستخدم البنك المركزي لتسيير شؤون النقد التشاور مع البنوك التجارية و خاصة عند صياغة السياسة الاقراضية (الائتمانية) للجهاز المصرفي وذلك بالتشاور مع مسؤولي البنوك وحضورهم لاجتماعات البنك المركزي التي يعقدها دوريا أو كلما دعت الحاجة لذلك.¹

المطلب الثالث- اتجاهات السياسة النقدية و قنوات إبلاغها.

أولا- اتجاهات السياسة النقدية:

تتلخص اتجاهات السياسة النقدية في المنهج الذي يتبعه البنك المركزي من خلال التأثير أو السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح وذلك نحو الانكماش أو التوسع وهذا كله مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها.

¹ ابتسام ساعد مرجع سابق تم ذكره.

1- السياسة النقدية المقيدة (الاتجاه الانكماشى): يتبع البنك المركزي سياسة نقدية بتقييد الإنفاق و تقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في الاقتصاد و رفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار و بالتالي محاربة التضخم.¹

2- السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي): عكس الحالة الأولى, يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية عن طريق تشجيع الائتمان و زيادة حجم وسائل الدفع و تخفيض معدل الفائدة فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي لزيادة الإنتاج و التقليص من حدة البطالة.

3- السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (المرن): يتفق الخبراء أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو تصدير المواد الأولية للخارج, و في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة و تمويل زراعة المحاصيل, و يقلل منها في مرحلة بيع المحاصيل لمحاولة حصر آثار التضخم.²

نيا- قنوات إبلاغ السياسة النقدية:

1- القنوات التقليدية: تعبر قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ اثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط. وتنحصر هذه القنوات في :

1-1. قناة سعر الفائدة: وهي قناة تقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو, ذلك أن السياسة النقدية التقييدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال. وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار, كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة, والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو.

1-2. قناة سعر الصرف: تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة, ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي. وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثيره يوصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية, وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

1-3. قناة أسعار السندات المالية: وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنظار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد. حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين: قناة

¹ مصطفى رشدي شبيحة- الاقتصاد النقدي و المصرفي- الدار الجامعية للطباعة و النشر- بيروت 1981. ص 190.

² نفس المرجع السابق.

توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصة للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي)، وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.¹

عبر القناة الأولى: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

عبر القناة الثانية: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك، وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

2- القنوات الحديثة للسياسة النقدية: تتجه الأبحاث المعاصرة بشأن انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي إلى إبراز دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية وذلك بسبب علاقته الوطيدة بالطلب الكلي المصرفي.

ولقد ظهر دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية أول مرة على يد الاقتصاديان Blinder et Bernanke ومفاد هذه الفرضية أن البنوك يمكنها تعويض النقص في ودائعها عن طريق تحويل الأصول المالية التي تمتلكها في محفظتها المالية إلى سيولة نقدية يبيعها في الأسواق المالية، كما أن المؤسسات يمكنها تعويض النقص في مواردها المالية بإصدار أصول ل مالية جديدة دون أن تتحمل تكاليف إضافية ومع الأخذ في الاعتبار مشاكل عدم تناظر المعلومات، وتلعب قناة الائتمان دورها عن طريق قناتين للقرض.

1-2. قناة القرض البنكي (القناة الضيقة للقرض) :

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي. ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات و الودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاك (المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة) وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار و الناتج الإجمالي. وتحدث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية التقييدية. وتجدر الإشارة أن الآثار السابقة للسياسة النقدية تمس خصوصا المشروعات الصغيرة و الوحدات الاقتصادية التي لا تتوفر لها مصادر أخرى للتمويل غير الائتمان المصرفي.²

¹ عبد المجيد قدي : المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية 2005 - ص 79.

² عبد المجيد قدي- مرجع سابق تم ذكره.

2.2- قناة الميزانية (القناة الموسعة للقرض): هذه القناة تأخذ في الاعتبار الصحة المالية و الهيكل المالي للمقرضين، من جهة، و المقترضين من جهة أخرى، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية وليس القرض فحسب، ولذلك فهي تعتمد على درجة الإحلال بين التمويل الخارجي و التمويل الداخلي. فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة و الأقل مخاطرة، و في المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضمانا والذي يمكنه من تعظيم أرباحه. فالقناة الموسعة للقرض تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد بدورها على المركز المالي للمقترض، و تمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمنشأة و تمويلها عن طريق مصادر خارجية. وعليه فكلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي و العكس صحيح. نستنتج إذن أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح الائتمان و من ثم على قرارات الاستثمار و الإنفاق الاستهلاكي. فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني السياسة النقدية التوسعية ، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية و الحقيقية، أي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية و بالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات و انخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجابا على قدرتها على الاقتراض ، فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري (المالي و الحقيقي) وكذا إنفاقها الاستهلاكي، و من ثم زيادة حجم الطلب الكلي و ارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي.¹

المبحث الثاني- ماهية التضخم:

عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار (التضخم) منذ أقدم العصور ، وقد أصبحت من بين أكثر الظواهر شيوعا في اقتصاديات دول العالم، و شغلت بال رجال السياسة و الاقتصاد على السواء، وذلك لما لها من آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية في الدول المتقدمة و النامية.

المطلب الأول- مفهوم التضخم و أنواعه:

أولا- مفهوم التضخم:

بالرغم من وجود عدة تعريفات لظاهرة التضخم إلا أن أكثرها شيوعا يتمثل في اعتبار التضخم ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة. و يتطلب هذا التعريف

توافر شرطين أساسيين هما:

¹ بقيق ليلي أممهان، آلية اثر السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية- دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، -2015 ص 122.123.

1. ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع.

2. أن يكون الارتفاع في أسعار السلع والخدمات مستمرا على مدى فترة طويلة من الزمن¹.

وكذلك يعرف التضخم على أنه: التغير النسبي في المستوى العام للأسعار وقد جرت العادة على اعتماد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لأن سلة المستهلك تمثل المعروض من السلع والخدمات المنتجة منها محليا و المستوردة . لكن توجد طائفة أخرى من المقاييس للأسعار، على المستوى الكلي والقطاعي، تكشف عن جوانب لا يستهان بها من ضغوط التضخم والتكاليف ويقتضي الإعداد الكفء للسياسات الاقتصادية النظر فيها جميعا و تشخيص مدى انسجامها مع الرقم القياس العام لأسعار المستهلك².

كل هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود بالتضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار وليس الأسعار العالية مشيرة إلى وجود حالة من عدم التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائدة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار³.

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف واضح للتضخم يتمثل في:

التضخم هو ظاهرة نقدية تؤثر في الاقتصاد العام و ذلك كونها متغير اقتصادي كلي يتمثل في تسجيل ارتفاعا ملحوظا للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات الأساسية.

نبا- أنواع التضخم:

يعتمد الاقتصاديون على عدة معايير وأسس في تحديد أنواع التضخم من أهمها:

1-1- معيار تحكم الدولة وسيطرتها على الأسعار:

1-1- التضخم المطلق **open inflation**: يحدث عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لزيادة

كمية النقود وسرعة تداولها، وأيضا استجابة لفائض الطلب دون أن يعترضها أي عائق لتحقيق التعادل بين العرض والطلب، وذلك دون تدخل من الدولة ولهذا يطلق على هذا النوع أيضا التضخم الصريح أو المكشوف حيث يتسم بارتفاع ملحوظ في مستويات الأسعار لدرجة قد يصعب معها السيطرة عليه

1-2- التضخم المكبوت **suppressed inflation**: يحدث عندما تتدخل الدولة وتضع بقوة القانون

التدابير والإجراءات والقيود التي تمنع الأسعار عن مواصلة ارتفاعها مثل سياسة التسعير الإجمالي، ونظام توزيع بعض السلع بالبطاقات والتراخيص الحكومية، نظام تخصيص المواد الأولية، وهذا يعني أن الدولة لا تسمح للعوامل

¹ محمود فوزي أبو السعود و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

² احمد ابراهيم علي ، التضخم والسياسة النقدية ، دراسة اقتصادية، ص. 1.

³ ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر، 2000، ص.21.

الاقتصادية أن تعمل بحرية نتيجة لسيطرتها على الأسعار، كما وقد يحدث في مثل هذه الظروف ارتفاع في المداخيل النقدية ولكنها لا تجد المنفذ الكافي لإنفاقها وبالتالي يبقى التضخم مكبوتا لا يسمح له بالظهور .

2- معيار حدة التضخم:

1-2. **التضخم الجامح galloping inflation**: يعتبر من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي

حيث يتوالى ارتفاع الأسعار بشدة دون توقف ويترك آثارا ضارة يصعب على الدولة الحد منها أو معالجتها، حيث تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها وبالتالي تفقد الثقة فيها ، و أشهر مثال على هذا النوع من التضخم هو ما شهدته ألمانيا في أوائل العشرينات من هذا القرن حين قامت الحكومة بطبع النقود بمعدلات مرتفعة للغاية لتغطي نفقاتها، وفي عام 1923 تعدى معدل التضخم %29500 حتى أن كثيرا من الشعب الألماني لجأ لنظام المقايضة، واستخدام السلع بدلا من النقود كأن يحدد التاجر سعر رغيف الخبز بثلاث بيضات مثلا.

2-2. **التضخم الطبيعي normal inflation**: يعتبر أقل خطورة عن سابقه حيث ترتفع الأسعار بمعدل

أقل، وبالتالي يسهل على الدولة مواجهته والحد من آثاره ومعالجتها بحيث لا يصل الأمر إلى فقدان الثقة بالنقد المتداول.

2-3. **التضخم المتقلب Alternated inflation**: يحدث في حالة ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة

لفترة معينة ثم تتدخل الدولة وتعمل على وقف هذا الارتفاع للفترة التالية ثم تعود الأسعار للارتفاع بحرية وبمعدلات كبيرة مرة أخرى وهكذا أي يظهر التضخم ثم تستقر الأسعار ثم يعود التضخم مرة أخرى وهكذا.

3- معيار درجة التوظيف في الاقتصاد:

1-3. **التضخم الجزئي partial inflation**: يتمثل في حالة الارتفاع في الأسعار التي تحدث قبل الوصول

إلى مرحلة التوظيف الكامل في الاقتصاد، و تكون نتيجة لزيادة الطلب الفعلي مع زيادة السلع والخدمات المتاحة أيضا، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضارا، أي أن التضخم الجزئي لا يسبب ضررا كبيرا للاقتصاد القومي، لأنه يعتبر بمثابة الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا أراد المزيد من الإنتاج والعمالة.

2-3. **التضخم الكلي complète inflation**: يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار

الذي يحدث بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل، حيث لا تصاحب زيادة الطلب أي زيادة في

الإنتاج لانعدام مرونة عرض عوامل الإنتاج مما يسبب ارتفاعا ضاراً في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن أي زيادة في كمية النقود المتداولة ستدفع الأسعار للارتفاع بمعدل يتناسب مع معدل هذه الزيادة.¹

4- معيار توازن ما بين كمية النقود وكمية الإنتاج:

4-1. التضخم الطلي: يحدث نتيجة ارتفاع الطلب على العرض أي بسبب زيادة الدخل النقدي للفرد، ومن

ثم تضخم الأجور وتضخم الأرباح، وهذه الزيادة لا تقابلها زيادة في الإنتاج.

4-2. التضخم الناشئ عن التكاليف: يحدث نتيجة زيادة أثمان الخدمات وعوامل الإنتاج بنسبة أكبر من

إنتاجيتهم الحدية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

4-3. التضخم الركودي: يحدث نتيجة تدهور في معدلات النمو، تزايد معدلات البطالة، وحدوث عجز في

ميزان المدفوعات، وعدم استقرار في قيمة العملة.

4-4. التضخم المستورد: هناك ثلاثة تفسيرات للتضخم المستورد:

✓ ارتفاع التكاليف: نتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية أو المواد الاستهلاكية المستوردة في المؤسسات يؤدي إلى

ارتفاع تكاليف إنتاجها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار البيع.

✓ زدة السيولة: إن استيعاب كمية من العملة سيزيد لا محالة من السيولة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تغيرات

في الاتجاه نفسه على المستوى العام للأسعار.

✓ الدخل المحلي: إن ارتفاع الطلب الأجنبي سيؤدي إلى تسجيل فائض في ميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع

الصادرات سيزيد من الدخل القومي ومن ثم الطلب الإجمالي الداخلي، وفي مرحلة الاستخدام التام فإن

الارتفاع في الطلب سيصبح تضخماً استناداً إلى زيادة قيمة مضاعف التجارة الخارجية.

4-5. التضخم لأرح: تؤدي الأسعار الإدارية المحددة من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في

الأسواق إلى تضخم ناجم عن ارتفاع في الأرباح.

يتضح من عرض بعض أنواع التضخم أنها مهما اختلفت مسمياتها ومهما تباينت معايير التمييز بينها فإنها في

النهاية صورة واحدة لظاهرة التضخم الاقتصادي، ولكن من عدة زوايا و يؤكد ذلك أن تلك الأنواع يعبر عن

وجودها مظاهر عامة واحدة، ألا وهي الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار والانخفاض الدائم في القوة

¹ بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية - بن عكنون - الجزائر - 02-2004.

الشرائية للنقود، كما أن أي نوع من أنواع التضخم يمكن أن يظهر في أي اقتصاد نتيجة لأي سبب من أسباب التضخم المتوفر في البيئة الاقتصادية.¹

المطلب الثاني- أسباب التضخم:

تتعدد الآراء حول العوامل المسببة للتضخم. فهناك من يرى أن تلك العوامل تكمن وراء الطلب ، وهناك من يرى أن تكمن وراء العرض، بينما يرى فريق ثالث أن السبب الرئيسي يرجع إلى الهيكل الاقتصادي القائم. وفيما يلي نتناول كل من هذه العوامل:

1- العوامل الداخلية (المحلية) لنشوء التضخم:

1.1. العوامل النقدية

النظرية الكمية للنقود(ارفينج فيشر):

وضع ارفنج فيشر معادلة بسيطة لشرح نشوء التضخم مفادها أن الناتج المحلي الإجمالي مقوم بالأسعار يساوي كمية النقود مضروبة في سرعة تداول النقود و في حالة ثبات سرعة تداول النقود و ثبات حجم الناتج المحلي الإجمالي فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع أو ينخفض بحسب زيادة أو نقصان الكمية في الاقتصاد الوطني.

وتستبعد هذه النظرية جميع الأسباب الأخرى للتضخم غير الزيادات في كمية النقود، فالزيادات في الأجور والمزادات أو الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الخام و الطاقة لها تأثيرها على الهيكل و ليس على المستوى العام للأسعار.

- تحليل كينز لسبب ظهور التضخم:

يرى كينز أن زيادة كمية النقود تقود إلى انخفاض في أسعار الفائدة، مما ينتج عنه زيادة الطلب على القروض المصرفية و التوسع في الاستثمارات. و بسبب كثرة الاستثمار يرتفع حجم الطلب بصورة مضاعفة. فإذا كانت عناصر الإنتاج في الاقتصاد الوطني. موظفة بالكامل فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الأسعار و بالتالي نشوء ظاهرة التضخم. و طلك بسبب اختلال العلاقة بين معدلات الزيادة في الأجور النقدية (الطلب النقدي) و بين معدلات الزيادة في الإنتاجية (العرض السلعي). (أضف غلى ذلك سياسات التسعير في بعض الأسواق ذات الصبغة الاحتكارية. يستنتج من ذلك أن كينز يرجع أسباب التضخم أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج.

2.1. العوامل الحقيقية (السلعية/السوقية) للتضخم:

¹ السيد متوي عبد القادر "اقتصاديات النقود و البنوك"، دار الفكر والنشر عمان ، 2010ص22..

المقصود بالعوامل الحقيقية لنشوء التضخم هي العوامل المؤثرة في قوى السوق أي عوامل العرض و الطلب. و على هذا الأساس يمكن تقسيم التضخم إلى نوعين اثنين: -التضخم بسبب عوامل الطلب: عناصر الطلب ثلاثة وهي:

1 - طلب القطاع العام. 2 - طلب القطاع الخاص. 3 - طلب خارجي على السلع المحلية.¹

وأهم أنواع التضخم بسبب عوامل الطلب ما يلي:

- تضخم بسبب الطلب المتزايد/الكبير.
- التضخم بسبب عوامل العرض.
- التضخم بسبب زيادة نفقات الإنتاج.

3-1. العوامل البنوية (الهيكلية) لنشوء التضخم:

بعض الدراسات الاقتصادية ترجع سبب التضخم إلى الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، والذي يتمثل في النقاط التالية:

- تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير الموارد الأولية (الموارد الطبيعية) وهكذا فإن الآثار التضخمية تظهر على اقتصادياتها بسرعة في حالة زيادة حجم الصادرات أو عائداتها.
- عجز وجمود الجهاز المالي في تحصيل و جباية الضرائب (الضرائب المباشرة) مما يستدعي اللجوء إلى طريقة التمويل بالعجز (أي عجز الميزانية العامة للدولة).

- الإنفاق العام موجه لأغراض استهلاكية أو دعائية بالدرجة الأولى ، و ليس بهدف زيادة الطاقات الإنتاجية.
- الخلل التي تحدثه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة في ما بين الإنفاق النقدي وحجم العروض من السلع والخدمات.

- مرونة العرض منخفضة جدا إضافة إلى ضعف القدرة على زيادة الإنتاج والإنتاجية من أجل زيادة الصادرات.²

2- العوامل الخارجية لنشوء التضخم

تنشأ ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني بسبب عوامل خارجية (أجنبية) يمكن حصرها في عاملين أساسيين هما :

1.2. التضخم المستورد: المقصود بالتضخم المستورد هو نقل عدوى التضخم من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد

الوطني، عن طريق استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار عالية جدا.

¹ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003ص.255.

² نفس المرجع السابق.

فالسياسات النقدية المتبعة في العديد من الدول النامية أنتجت زيادات كبيرة في أسعار السلع والخدمات المراد تصديره إلى الدول النامية كما أن هوامش الربح العالية التي تحققها لشركات الاحتكارية الكبرى جعلت عملية استيراد المشاريع الإنتاجية والخدمات ذات تكاليف مرتفعة.¹

2-2. تحويلات المغتربين:

بسبب الطلب المتزايد على العمالة في اغلب الدول العربية النفطية وكذلك في بعض الدول الغربية فقد تحولت أفواج من العمالة من الدول العربية غير النفطية إلى تلك الدول و أخذت هذه القوى بتحويل مدخراتها من النقد إلى البلد الأم. وكانت هذه التحويلات تمتاز بالضخامة بحيث لأصبحت تشكل لبعض الدول العربية احد أهم مكونات الدخل القومي.

وبما أن تحويلات المغتربين هذه تكون عادة بالعملات الدولية فيجب تحويلها لدى المصارف المركزية والتجارية إلى عملات محلية مما يزيد من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني ، والتي بدورها تؤثر على الأسعار وتدفعها إلى الأعلى.

أضف إلى ذلك فإن جانبا لا يستهان به من مكونات السيولة النقدية المحلية لا يخضع لسيطرة السلطة النقدية في البلاد فالعملات الأجنبية التي يجلبها لمغتربون و المتداولة في السوق الموازية، وكذلك ما ينفقه السياح الأجانب من عملات يستبدلوها خارج الجهاز المصرفي المحلي. كل هذه العوامل تزيد من السيولة النقدية ومن دورة النقود(سرعة تداول النقود) في الاقتصاد الوطني، وتخفض سعر صرف العملة المحلية بحيث تنعدم الثقة بها ، مما يكون له أثر سلبي على المستوى العام للأسعار كما أنها تعمل على ما يلي:

- زيادة المضاربة على الأراضي والعقارات.

- التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة، بما يقود إلى اتجاهات جديدة في الإنفاق الاستهلاكي.

- النمو الملحوظ في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية.²

المطلب الثالث- أ ر التضخم و طرق علاجه:

أولا- أ ر التضخم: يؤدي التضخم إلى أخطار بالغة الخطورة ، إذ معظم الاقتصاديين يرون في التضخم ظاهرة سلبية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية لتشجيعها الاستهلاك ومن ثم الاستثمار غير المنتج أو المضاربة.¹ إن التضخم يؤثر على فئات مختلفة من المجتمع .

¹ بن نافلة نصيرة ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة جيلالي الياس سيدي بلعباس، الجزائر ، 2016.

² جيمس بلاكورد، الموجز في النظرية الاقتصادية، دار وهران للنشر والتوزيع، 2013ص.273-

- 1- أ ر التضخم على أصحاب الدخول الثابتة : تشمل هذه الفئة أصحاب معاشات التقاعد والإعانات الاجتماعية، ونظرا لثبات دخولها فإنها تتأثر إلى حد كبير بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الأسعار .
- 2- أ ر التضخم على أصحاب الأجور و المرتبات : تمتاز هذه الفئة بإمكانية تغيير دخولها ، ولكن بنسبة اقل من مستوى الأسعار ، وذلك بسبب ضعف النقابات أمام تسلط رجال الأعمال والحكومات .
- 3- أ ر التضخم على الالتزامات المالية الآجلة : يفقد التضخم النقود القدرة على أداء وظائفها فلا يقبلها الأفراد في التعامل إذا انخفضت قيمتها بشكل كبير، كما إن تذبذب قيمتها يجعلها غير صالحة كمقياس للقيمة . فيدفع الأفراد للتخلص منها ، فإذا ارتفعت الأسعار و انخفضت القوة الشرائية للنقود يتضرر الدائنون².
 نميز بين الآثار الخارجية و الداخلية للتضخم، حيث يؤدي إلى مضاعفة تأثير الاقتصاد المحلي بالآثار السلبية لتقلبات السوق العالمية . فلقد انعكس التضخم على أسعار السلع المتداولة في التجارة الدولية بدرجات متفاوتة . واثرت ذلك على الدول النامية التي أصبحت تعاني من أعباء الكساد الدولي والتضخم المحلي بمعدلات مرتفعة . ففقدت أسعارها مقارنة بالدول الصناعية أما البلدان النفطية فكانت أوضاعها أكثر تعقيدا فالدول الصناعية وهي المستورد الأكبر للنفط العربي لديها من الإجراءات ما يكفي لامتنصاص أي زيادة، كرد فعل على التضخم المصدر من البلدان الصناعية، و بذلك اتخذت طابع الإجراء الوقائي . ومن جانب آخر فقد استخدمت الدول الصناعية أسلوب التضخم كوسيلة أساسية لامتنصاص عوائد النفط التي تدفع بالنقد الأجنبي الذي يقيد لحساب الدول العربية في مصارف الدول الصناعية، حيث يبدأ التضخم في التصاعد وهذه الآثار على الصعيد الخارجي . أما على المستوى الداخلي فتتمثل في مضاعفة أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشويه مسارها ، فالفجوة التضخمية التي تعبر عن فائض الطلب داخل الاقتصاد القطري تجعل العرض النقدي يمارس مفعوله على الأسعار من خلال تأثيره على مجموع الإنفاق العام والخاص على السلع والخدمات وان ارتفاع الأسعار يعني ارتفاع كل من التكلفة والربح في كافة قطاعات الاقتصاد المحلي³.

نيا- وسائل مكافحة التضخم: يختلف علاج التضخم باختلاف مسبباته ففي حالة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على السلع والخدمات وهو النوع الشائع في معظم حالات التضخم تستخدم الدولة ما يسمى بالسياسة المالية وهي الإنفاق الحكومي والضرائب حيث أن المطلوب تخفيض الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي من

¹ جمال بن دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي دراسة مقارنة"، الجزائر، الدار الحلدونية 2006 ص 131.

² جمال بن دعاس- مرجع سابق.

³ وليد ناجي الجبالي، "دراسات في المشاكل الحاسوبية المعاصرة نماذج محاسبية مقترحة في البيئة، الموارد البشرية التضخم" الأردن، دار حامد، الطبعة الأولى، ، 2002 ص

243.247

السلع والخدمات ، تقوم الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي أو فرض ضريبة أو زيادة الضريبة الحالية ، ويمكن للدولة أن تستخدم إحدى الوسيلتين أو كلاهما ، فعندما تقلل الحكومة من إنفاقها في الميزانية فهي تخفض الإنفاق الكلي في المجتمع وإذا صاحب ذلك زيادة الضريبة فإن أثر الضريبة يقع على الأفراد حيث تسحب الحكومة منهم جزءا من النقود التي في أيديهم فيقل طلب الأفراد على السلع والخدمات فيقل الطلب الكلي، ويمكن أيضا للدولة تخفيض كمية النقود المعروضة في الاقتصاد عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يقلل السيولة في أيدي الأفراد والبنوك والمؤسسات، ويمكن علاج التضخم لاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية.

➤ علاج التضخم عن طريق السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للأدوات العامة لدولة وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وأهم أدواتها هي:

1. الضرائب بكافة أنواعها : مثل ضرائب الشركات والرسوم الجمركية الغير المباشرة على السلع المحلية أو المستوردة وتحدد سياسة الحكومة الضريبة وما يتناسب مع أهدافها العامة التي تعكس إستراتيجية الحكومة . فالجداول المختلفة لضريبة الدخل تعتبر من الأدوات الهامة التي يمكن أن تلعب دورا مميذا في إعادة توزيع الدخل القومي بالإضافة إلى اعتبارها أداة هامة لحماية المنتجات المحلية والصناعات الوطنية الناشئة.
- 2 - الإنفاق الحكومي: فحجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيع مستوى النشاط في كل القطاعات الاقتصادية وما يرتبط به من نشاطات إنتاجية أخرى أي تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب أو لتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي يضر بنشاط الاقتصادي أو تأجيل بعض المشروعات الاقتصادية.¹
- 3- الدين العام : تعتبر سياسة الدولة اتجاه الدين العام من حيث حجمه ومعدلات نموه وسبل الحصول عليه من الوسائل المهمة في تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، أما إذا كانت الموازنة العامة تحقق فائض فإن حجم هذا الفائض يمكن أن يؤثر بصفة مختلفة على الاقتصاد الوطني . كما توجد إجراءات أخرى لمعالجة التضخم منها:
 - الرقابة المباشرة على الأسعار بوضع حد أقصى وحد أدنى لها و استخدام نظام البطاقات في توزيع السلع الضرورية.

- إنتاج بعض السلع الضرورية على حساب بعض السلع الكمالية.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سابق ، ص 156.

- الرقابة على الأجور فهي ضرورية لإنفاق الأسعار والأجور وكذلك تخفيض القيود على الواردات يساعد في زيادة عرض السلع الأساسية وتخفيض الضغوط التضخمية ومن الإجراءات التي تساعد في علاج التضخم، رفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار القومي.

علاج التضخم عن طريق السياسة النقدية:

تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية، والحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة وعرض واستخدام النقود في الاقتصاد القومي.¹ وتتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فاعلة على الائتمان، حيث يصعب الفصل بين النقد والائتمان من حيث تأثيرهما في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.² ويعمل البنك المركزي بصفته راسماً للسياسة النقدية ومنفذاً لها بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل تحت رقبته وإشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها في الاقتصاد الوطني، ففي ظل ظروف التضخم يعمل البنك المركزي على إتباع مجموعة من السياسات النقدية الانكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وذلك بهدف التقليل من حجم السيولة النقدية في التداول.³ وعكس تلك الإجراءات يتم تطبيقها في فترات الانكماش، وتختلف أدوات السياسة النقدية وتأثيرها تبعاً للتطور الاقتصادي للدولة، وتطور النظام المصرفي وحجم التعاملات في أسواقها المالية، ومدى استقلالية بنوكها المركزية. وتقسم وسائل السياسة النقدية إلى وسائل كمية وأخرى نوعية كما ذكرنا في المبحث الأول.

¹ الروبي نبيل، نظرية التضخم، ط 2 الإسكندرية، مؤسسة الثقافة العربية، 1984م. ص 425

² عناية غازي حسين، التضخم المالي، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985م). ناية غازي حسين، ص 125.

³ الروبي نبيل، مرجع سابق، ص 428.

خلاصة الفصل:

لقد اتضح من خلال تناول الجانب المفاهيمي النظري للسياسة النقدية أن لها دورا هام في تحقيق النمو الاقتصادي للدول وتفادي العجز الحاصل في اقتصادياتها و السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الأدوات و الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي من أجل الوصول إلى مخطط إستراتيجية، و مخطط الإستراتيجية يبدأ من اختيار الأهداف الأولية ثم الوسيطة لتحقيق الأهداف النهائية.

إن اختيار الأهداف يعتبر مهما جدا ولا يمكن استخدام هدفين وسيطين لتحقيق هدف نهائي واحد لذلك يتعين على البنك المركزي اختيار هدف وسيط واحد وإن استخدام العرض النقدي كوسيط سيجعل الفائدة متقلبا، وإذا كان الهدف الوسيط هو سعر الفائدة فإنه سيجعل العرض النقدي متذبذبا.

وتعتبر السياسة النقدية أداة للمراقبة، فلقد اختلف هذا المفهوم بين المدارس الاقتصادية، فالكلاسيك اعتبروا أن النمو يتم تلقائيا دون تدخل الدولة واعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل مع افتراض حياد النقود، أما الكينزيين فقد نفوا النظرية الكلاسيكية وبأن النقود محايدة بل واعترفوا بأنها إيجابية إذ يلعب معدل الفائدة دور هام في انتقال أثر السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية، وأما فيما يخص النقديون فاعتقدوا أن للسياسة النقدية أثرا فعالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

كما تبين أنه من أهم المشكلات الاقتصادية التي ثار حولها النقاش والآراء والنظريات التي عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية، واختلاف درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي مشكلة التضخم التي تعددت تعاريفها ولعل أهم تعريف متداول هو الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار، ويمكن قياسه بعدة طرق، وكلما كان التشخيص صحيحا ودقيقا كلما سهلت مهمة القضاء عليه وللتضخم عدة أنواع يمكن تقسيمها حسب القطاع الذي حدث فيه وحسب درجة التشغيل، حسب درجة إشراف الدولة على الأسعار، حسب المصدر وحسب الحدة، ولكل هذه الأنواع أسباب لحدوثها قد تكون ناتجة عن الطلب أو عن التكاليف أو من خلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية أو من خلال العامل النقدي أو نتيجة الربح.

و تستخدم الدول عدة سياسات لاستهداف التضخم أولها السياسة النقدية وهذا برفع سعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإجباري بالإضافة استخدام عمليات السوق المفتوحة والسياسة المالية المتمثلة في الرقابة الضريبية، والرقابة على الدين العام كما أن معظم الدول حاربت الظاهرة ووجهتها من ظهورها ومازالت إلى الآن تحاول التخفيف من حدة آثارها السلبية والقضاء عليها وهذا على اعتبار أن التضخم ظاهرة تؤثر عكسياً على اقتصاديات الدول فهل يمكن فعلا التخلص منه بشكل نهائي والقضاء على كل آثاره السلبية تماشيا مع استقرار النظم الاقتصادية، وفي حالة القضاء عليه فهل كان لابد من التعايش أولا والبحث ما إذا كان فعلا ظاهرة يمكن التركيز عليها والبحث فيها إن وجدت من أجل الوصول إلى حلول لمشاكل اقتصادية أخرى.



الفصل الثاني:

دور السياسة النقدية في استهداف التضخم



تمهيد:

يعتبر التضخم من أكبر المشكلات التي تعاني منها الدول النامية لما لها من آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية، و من بين هته الدول نخص بالذكر الجزائر، حيث استدعت الضرورة التركيز على السياسة النقدية التي تعتبر مهمة جدا في القضاء على ظاهرة التضخم و بالتالي تسعى قدر الإمكان إلى تخفيض معدلات التضخم و تقليص الفجوة التضخمية و سنتعرض في هذا الفصل إلى التطور التاريخي لأهداف السياسة النقدية في إطارها القانوني و التنظيمي، و كذلك إلى أهم تطورات الوضع النقدي في الجزائر في الفترة محل الدراسة، و أخيرا سنعرض دور أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم.

المبحث الأول- مسار و وضعية السياسة النقدية في الجزائر:

تعمل الجزائر منذ الاستقلال على استرجاع سيادتها النقدية والمالية، وذلك من خلال قيامها بعدة إصلاحات لضبط الاقتصاد، ونتيجة لوجود خلل على مستوى التنظيم والأداء في النظام المصرفي في الفترة 1970-1985 أدى بها إلى التفكير في تبني نظام اقتصادي جديد يركز على قوى السوق، وذلك بناء على إصلاح عام 1990.

المطلب الأول- مسار السياسة النقدية في الجزائر قبل صدور قانون النقد و القرض 90-10:

أولاً- البنك المركزي الجزائري:

نشأ البنك المركزي بموجب القانون (62-144) المصوت عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، والذي ينص على إنشاء البنك المركزي وتحديد هيكله، و في يوم 02 جانفي 1963 انطلقت نشاطاته، حيث يعبر هذا التاريخ على الاسترجاع الفعلي لحق إصدار النقد وقبل ذلك كان النظام المعمول به هو نظام الفترة الاستعمارية ثم نظام الفترة الانتقالية إلى غاية ديسمبر 1962، في حين تم التعامل بالأوراق النقدية الصادرة عن " بنك الجزائر وتونس " إلى غاية 10 أفريل 1964.

وبموجب القانون (64-111) أنشأت الوحدة النقدية الجزائرية الدينار الجزائري)، وقد حددت قيمته بما يعادل 180 ميلي غرام من الذهب و قد أقيمت تهيئات أخرى خلال السبعينات وبداية الثمانينات فيما يخص النظام المالي سواء في طريقة تسييره أو في صلاحياته. كما نص القانون رقم (86-12) الصادر في أوت 1986 على إعادة هيكلة النظام البنكي الجزائري فأصبح البنك المركزي يغطي تحديد وتطبيق سياسة النقد والقرض، وفي نفس

الوقت يعيد النظر في علاقته مع الخزينة العمومية لكن نتيجة لتخلف العادات المصرفية وسط إطار اجتماعي واقتصادي لم تحضا تهيئات البنك المركزي بالتأقلم¹.

وقد يعطي القانون رقم (10-90) الصادر في 14 أفريل 1990م المعدل والمتم فيما يتعلق بالنقد والقرض وإعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري، حرية تسيير واسعة للبنك المركزي، وتغيير تسميته من البنك المركزي إلى بنك الجزائر، وبنك الجزائر يسير على المستوى المركزي كما يلي:

❖ مديريات عامة مكلفة بأقسام الدراسات والتفتيش والنشاطات البنكية؛

❖ مديريتان عامتان يسيران حالات خاصة متعلقة بإصدار الأوراق؛

❖ مديريتان عامتان مكلفتان بالتسيير الإداري وإمكانيات البنك.

وذلك حتى يتمكن من أداء وظائفه المتمثلة في التحكم في الائتمان والنقد والصرف من خلال تحديده للشروط العامة كنسب السيولة واستعمال رأس المال الخاص، التي تمكن مختلف المؤسسات المالية الوطنية والأجنبية من التعامل مع الجزائر.

نيا- السياسة النقدية في الجزائر قبل سنة 1990:

انطلقت السياسة النقدية في الجزائر بإنشاء البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وذلك ليحل ابتداء من أول جانفي 1963 محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية، بمقتضى قانون أوت. 1851.² وقد أوكلته مهمة توفير الظروف الأكثر ملائمة لتنمية منظمة الاقتصاد الوطني والحفاظ عليه في ميدان النقد والقرض والصرف من خلال ترقية استعمال جميع موارد الإنتاج في البلاد مع الحرص على ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

ولهذا الغرض يكلف بتنظيم تداول النقد وتوجيهه ومراقبة توزيع القرض بجميع الوسائل المناسبة في إطار السياسة التي تحددها السلطات العمومية وحسب نصوص هذا القانون (62-144) المصوت عليه من طرف المجلس الوطني الذي ينص على إنشاء البنك المركزي و تحديد هياكله المذكور في الفرع الأول، قد حملت في طياتها استقلالية البنك المركزي. ما ميز هذه المرحلة هو رفض البنوك الأجنبية لاسيما الفرنسية منها تمويل النشاط الاقتصادي باستثناء نشاط الاستيراد والتصدير الذي كان يسمح لها من جهة أخرى بتنظيم تهريب رؤوس الأموال،

¹ صابري ماجدة وآخرون، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي، مذكرة ماستر، جامعة قلمة، 2009-2010، ص100.

² محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص12.

حيث شهد شهر جوان 1962 وحدة تحويل 750 مليون فرنك ، أمام هذه الوضعية لم تتردد السلطات العمومية في اشتراك البنك المركزي الجزائري في تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني.

مع استمرار هذه الوضعية وعجز البنك المركزي عن التحكم في هذه البنوك وإلزامها على القيام بتمويل الاقتصاد الوطني، صدر قانون بتأميم البنوك الأجنبية سنة 1966، وأسست على إثره بنوك وطنية تملكها الدولة الجزائرية، وتكرس نشاطها لتمويل التنمية الوطنية، حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من القطاعات.

وفي قانون المالية التكميلي لسنة 1965 رقم (65-93) تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية المقدرة بنسبة 5% وكذلك إلغاء المهلة المحددة بـ 240 يوم، أي أن البنك المركزي وضع لخدمة الخزينة العمومية، يمنحها تسبيقات وقروض غير منتهية بدون قيد أو شرط.

ومنذ ذلك الحين فتح الباب على مصرعيه للتمويل النقدي لعجز الميزانية، ومع المصادقة على التخطيط المركزي الإلزامي سنة 1970 كنظام لتنظيم الاقتصاد الوطني وتسييره، والذي تجسد في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) جعل الدولة تغير سياسة التمويل من خلال تدخل الخزينة مباشرة في هذه المشاريع، وقد تمثل ذلك في الإصلاح المالي لسنة 1971.

- التمرکز؛
- تغليب دور الخزينة بحيث أصبحت عبارة عن وسيط أساسي في عملية التمويل؛
- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة أي تغيير وظائفها؛
- تقليص دور البنك المركزي في توجيه ومراقبة السياسة النقدية؛
- عدم قيام البنوك التجارية بعملية البحث عن الموارد وذلك لسهولة عملية إعادة التمويل¹.

ولكن ابتداء من عام 1978 تم التراجع عن هذه المبادئ التي جاء بها إصلاح 1971 شيئا فشيئا وازداد ذلك مع مطلع الثمانينات من خلال العجز المتزايد في الميزانية العمومية، إلى أن عصفت أزمة 1986 بحضور هذه الإصلاحات لتشهد الجزائر مرحلة اعتبرها المختصين مرحلة انتقالية².

إن الصعوبات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري بشكل عام خلال فترة الثمانينات، جعلت هناك ضرورة لإعادة النظر في السياسة الاقتصادية بصفة عامة وإعادة النظر في السياسة النقدية بصفة خاصة، أي كمتغير أساسي في الاقتصاد، وهذا ما نتج عنه الإصلاح النقدي لعام 1986، حيث تضم هذا الإصلاح القواعد الأساسية التالية:

¹ صابري ماجدة و آخرون، مرجع سابق تم ذكره، ص 102 ص 103.

² نفس المرجع السابق.

- تقليص دور الخزينة المتعاضمة في تمويل الاستثمارات؛
 - استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك؛
 - وضع نظام بنكي على مستويين؛
 - استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض؛
 - إنشاء هيئات رقابية على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى.
- و في سنة 1988 تم تعديل قانون الإصلاح لسنة 1986، و نادى هذا التعديل بدرجة أساسية إلى استقلالية البنوك والمؤسسات المالية.
- ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي:
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية توضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وبالتالي خضوع نشاطه إلى قواعد التجارة معتمدا على مفهوم المردودية والربحية.؛
 - دعم البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية؛
 - تعديل قواعد التمويل، حيث تم توجيه الاهتمام نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية. على الرغم من هذه التعديلات والإصلاحات التي خضع لها النظام البنكي لعام 1986، والمعدلة سنة 1988، إلا أنه لا يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، لذا كان من المقرر أن تتواصل المصادقة على نصوص جديدة.

وعلى إثر ذلك جاءت المصادقة على قانون النقد والقرض، 90/10، الذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام البنكي الجزائري معطيا إياه صيغة تتماشى مع التشريعات البنكية الدولية.¹

المطلب الثاني- التطور التاريخي لأهداف السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10:

أولا- قانون (90-10) المتعلق لنقد والقرض:

من زاوية التطور التاريخي حُدِّد الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر بواسطة القانون (90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض؛ ولقد جاء هذا النظام من أجل إلغاء التعدد الذي كان آنذاك في مراكز السلطة النقدية في الجزائر؛ وقد وضع هذه السلطة في يد هيئة جديدة أسماها " مجلس النقد والقرض؛ وكذا للفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية والنقدية والمالية وأخيرا بين دائرتي الميزانية والقرض، وقد كان هذا النظام كمحصلة

¹ نفس المرجع السابق ص104.

لمجموعة إصلاحات سابقة باشرتها السلطات بدءا بالقانون (86-12) المؤرخ في 19/08/1986 ، ثم سنة 1988 ممثلة في القانون (88-01) الصادر في 12/01/1988 ؛ وكذا الانتقال نحو اقتصاد السوق وتحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه ؛ وقد شمل القانون كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض، كما جاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه ولقد هدف قانون (90-10) إلى جملة من الأهداف نتعرض لها باختصار في الآتي:

- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛

- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛

- إعادة التقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني؛

تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية؛-

إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة) ؛-

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.¹

في ذات الوقت، حسب المادة رقم (11) من قانون النقد والقرض (90) 10) التي نصت بأن بنك الجزائر هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. هذا يعني أن التشريع المتعلق بالنقد والقرض جعل استقلالية الهيئة النقدية مكسبا يتمتع به بنك الجزائر وهذا على أساس الفصل بين مجلس إدارته ووزارة المالية بمهدف خلق انسجام وتحقيق التنسيق بين الهيئتين والذي يبقى متوقفا، على مدى كفاءة بنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة النقدية والتي نصت فيها المادة 55 من قانون النقد والقرض أن مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف تتمثل في : توفير أفضل الشروط لتحقيق نمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات جميع الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ؛ ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل والأدوات الملائمة لتوزيع القرض؛ ويسهر على حسن تسيير وإدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف.

نيا- الأمر (03-11) المتعلق لنقد والقرض:

عوض القانون (90-10) بالأمر (03) (11) المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض حيث تضمن الأمر جزء كبيرا من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية الموجودة في القانون (90-10) مع تعزيز

¹ شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية و النقدية و دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال فترة 1990-2014 دراسة تحليلية الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2018، ص 143.

قواعد حسن التسيير في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية وبالتالي ترك هذا الإطار القانوني المعدل والمتمم مرونة للسلطة النقدية مجلس النقد والقرض في مجال تطوير الاستخدام النقدي الملائم. وفي إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر حددت المهام الرئيسية له في المادة 35 من هذا الأمر والتي تنص : تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع في الاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد؛ ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية؛ ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذا الأمر احتفظ بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية المختوة في القانون (10-90) مع تعزيز قواعد حسن التسيير في مجال صياغة إدارة السياسة النقدية. وأعطى هذا الإطار القانوني الجديد حينها مرونة أكبر للسلطة النقدية أي مجلس النقد والقرض، وذلك في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة؛ حيث حوّل له بموجب المادة (62) من الأمر (11-03) المتعلق بالنقد والقرض بسلطات في ميادين تحديد السياسة النقدية، وقواعد إدارتها، ومتابعتها وتقييمها. ويحدد المجلس الأهداف النقدية، خصوصا في مجال تطور المجاميع النقدية و القرضية على أساس الإسقاط (التنبؤ) النقدي المعد من طرف بنك الجزائر، ويحدد استخدام الأدوات النقدية كما يضع القواعد الاحترازية التي تطبق على العمليات في السوق النقدية. كما تحدد الأهداف الكمية و القرضية المستهدفة على أساس توقعات كل من ميزان المدفوعات والمالية العامة وعمليات الخزينة العمومية.¹

لثا- الأمر (10-04) المتعلق لنقد والقرض:

قبل إعادة صياغة الإطار القانوني في أوت 2010، كان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية يشكل الهدف النهائي للسياسة النقدية التي يتم تحديدها وأدوات استخدامها من كرف مجلس النقد والقرض، ثم جاء الأمر 10 (04) المعدل والمتمم للأمر (03) - (11) المتعلق بالنقد والقرض والصادر بتاريخ 26/08/2010 وفي مادته (35) تم تعديل هدف السياسة النقدية ووضحت مهمة بنك الجزائر حيث نصت على أن: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض، وتنظيم

¹ نفس المرجع السابق ص 144 ص 145.

السيولة ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي و صلابته.

من خلال ما سبق؛ نجد أن أهداف بنك الجزائر ومهمته عرفت تغيرات في الترتيب تبعا لتغيرات توجهات السلطة النقدية، وكذا رؤية وأدوات السياسة المالية للحكومة. ففي الفترة (1990-2009) نص قانون النقد والقرض (90-10) الصادر في 14/04/1990 والمعدل والمتمم بالأمر 03-11 الصادر في 26/08/2003 على أن الهدف الأول للسياسة النقدية هو تحقيق نمو اقتصادي وطني سريع ومنتظم، ثم كهدف ثانوي يأتي الحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. بعد ذلك أصدر الأمر (10-04) الصادر في 26/08/2010 المعدل والمتمم للأمر (03-11) المتعلق بالنقد والقرض ليعيد ترتيب أهداف السياسة النقدية وذلك بسبب التغيرات العالمية الحاصلة حينها خاصة الأزمة المالية العالمية سنة 2008؛ فقام بتصنيف الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار هدفا أوليا للسياسة النقدية ثم تحقيق معدل نمو اقتصادي وطني منتظم وسريع هدفا ثانيا. ¹.

المبحث الثاني- أهم تطورات الوضع النقدي في الجزائر:

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة (2010-2020):
من خلال برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، لكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هاته البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة، وعامل مكونات الكتلة النقدية من جهة أخرى.

وقبل التطرق إلى تطور الكتلة النقدية وجب علينا أن نشير إلى أن مفهوم عرض النقد يختلف من بلد لآخر حسب الأنشطة الاقتصادية، ويعود هذا التعدد إلى أفكار ملتون فريدمان الذي نقل عرض النقد من مفهومه الضيق إلى مفهومه الواسع، ففي الجزائر يتكون عرض النقد من عرض النقد الضيق (M1) وهي مجموعة الأدوات المالية الشديدة السيولة، التي يمكن استخدامها في أي لحظة لتسوية أية مبادلة وتشمل الودائع تحت الطلب للمتعاملين

¹ نفس المرجع السابق ص 146.

غير البنكين في البنوك الابتدائية والودائع في الحسابات البريدية الجارية، ثم نجد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) والذي تشمل بالإضافة إلى عرض النقد الضيق (M1) شبه النقود والمتمثلة في الودائع الجارية والودائع الادخارية في البنوك التجارية، أما سيولة الاقتصاد (M3) فهي تشمل إضافة إلى (M2) الأدوات المالية ذات السيولة غير المؤكدة، أي مجموعة الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات. ويعتبر التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية أحد أهم أهداف برامج التثبيت التي أبرمتها الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية، ومن أجل التعرف أكثر على تطورات الكتلة النقدية خلال برامج التعديل ستم الاستعانة بالأشكال البيانية الآتية في الدراسة.¹

جدول رقم (02-01) تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

الوحدة مليار دولار.

M2 الكتلة النقدية								السنوات
شبه النقود	نقود كتابية	3	2	1	التداول النقدي خارج ب.م (نقود ورقية)	النقود M1		
	3+2+1	ودائع حساب الجاري لدى البريد	ودائع لدى الخزينة	ودائع للإطلاع				
2524.3	3539.8	412.8	322.6	2804.4	2098.6	5638.5	8162.8	2010
2787.5	4570.2	515.3	518.7	3536.2	2571.5	7141.7	9929.2	2011
3333.6	4885.2	590.3	758.7	3563.2	2952.3	7681.5	11015.1	2012
3691.7	4861.5	621.1	860.2	3380.2	3204.0	8249.8	11941.5	2013
4083.7	5944.1	694.5	788.8	4460.8	3658.9	9603.0	13686.8	2014
4443.4	5153.1	707.4	537.2	3908.5	4108.1	9261.1	13704.5	2015
4409.3	4909.8	759.4	405.0	3745.4	4497.2	9407.0	13816.3	2016
4708.5	5549.1	774.5	261.3	4513.3	4716.9	10266.1	14974.6	2017
5232.6	6477.3	863.6	241.9	5371.8	4926.8	11404.1	16636.7	2018
5531.4	5541.7	913.1	277.4	4351.2	5437.6	10979.2	16510.7	2019
5718.0	5568.2			4211.0	6034.5	11602.7	17320.7	2020

من إعداد الطلبة اعتمادا على: - النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2014 رقم 25 السنوات 2010-2011-2012-2013

- النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2020 رقم 49 السنوات 2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تميز سنة 2012 بذروة في التضخم رغم تباطؤ وتيرة التوسع النقدي. يوضح تحليل تطور الوضعية النقدية المجمعة محددات التباطؤ النقدي هذا، كما ارتفع الجمع النقدي M2 ب 10.92 فقط مقابل 19.91% بموجب سنة 2011، ما يوافق الوتيرة الأقل ارتفاعا للسبع سنوات الأخيرة باستثناء 2009 سنة الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير، التي سجلت أدنى وتيرة تاريخيا (3.12%). كما تراجعت

¹ محمد موساوي، دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1970-2009)، مجلة جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر.

وتيرة نمو العملة النقدية بـ 8 نقاط مئوية، أي نمو بنسبة 14.81% في 2012 مقابل 22.53% في 2011. هذا، وقد تقلص هذا المجموع في نوفمبر وديسمبر للسنة قيد الدراسة.

مع ذلك، تواصل الميل التصاعدي لنسبة العملة النقدية إلى M2 خلال سنة 2012 لتصل إلى 26.8 في نهاية الفترة ورغم تباطؤ وتيرته، فإن التوسع النقدي المسجل في 2012 مجر أكثر بالنمو المعترف للقروض الموجهة للاقتصاد مقارنة مع نمو صافي الموجودات الخارجية، في ظرف يتميز بأثر ضعيف لتقلص الوضعية المالية الصافية للدولة.

تجسد طابع ميزان المدفوعات الذي يبقى مواتيا، في ارتفاع صافي الموجودات الخارجية بـ 7.3% خلال السنة قيد الدراسة، وهو ارتفاع سجل أساسا خلال السداسي الأول، (6%)، مقابل 16.05% بموجب السنة 2011، وهذا للسنة الثالثة على التوالي. بالرغم من الاستقرار النسبي في الثلاثي الرابع 2012، فإن التطور المسجل يعزز الدور الحاسم لمجموع صافي الموجودات الخارجية في الوضعية النقدية الإجمالية علما فإن هذا المجموع يفوق الكتلة النقدية M2 منذ 2005 وبلغ 1.36 مرة الكتلة النقدية في نهاية ديسمبر 2012. وهذا يغذي جزء من فائض السيولة في السوق النقدية الذي أصبح هيكليا ولا يزال يمثل تحديا بالنسبة للسياسة النقدية إضافة، وباستثناء سنة 2009، فإن تقييد الموجودات الخارجية لعب دورا هاما في سيورة الإنشاء النقدي منذ السنوات 2000 مع ثروة بلغت في 2008، بينما يساهم التزايد المعترف الموارد في صندوق ضبط الإيرادات في التعقيم.

من جهة أخرى، يجب تحليل التقلص الضعيف للوضعية المالية الصافية للدولة (1.9%) ضمن الوضعية النقدية في نهاية 2012 ترابطا مع التوسع الكبير للودائع في كل من مراكز الصكوك البريدية والخزينة العمومية (30.5%) والمسجل أساسا في السداسي الأول، مع العلم فإن التوسع الكبير لنفقات الميزانية الجارية (نفقات المستخدمين التحويلات الجارية..... قد غنى بالتأكيد توسع العملة النقدية في 2012. يرتبط هذا المجموع إلى حد كبير بمصاريف الأسر، خاصة وأن سنة 2012 والسنة السابقة تميزتا بارتفاع معتبر للمداخيل.

رغم مواصلة التوسع القوي لنفقات الميزانية للسنة الثانية على التوالي والعجز الإجمالي المرتبط بذلك، تبقى الوضعية المالية للدولة، باعتبارها دائن صافي تجاه النظام المصرفي، جد هامة، كما يشهد على ذلك قائم إجمالي موجودات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر (الحساب الجاري وصندوق ضبط الإيرادات) بلغت ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 5317.5 مليار دينار في نهاية 2012، أي ما يعادل 36.1% من إجمالي الناتج الداخلي. نتيجة لذلك، تعد الوتيرة القوية لارتفاع القروض الموجهة للاقتصاد (15.3 مقابل 14 في 2011) من بين أهم محددات التوسع النقدي في 2012، وتصل 17 في حالة إدماج عمليات إعادة الشراء المحققة من طرف الخزينة العمومية. في نهاية 2012، بلغت القروض المصرفية للمؤسسات الخاصة 5,1947 مليار دينار مقابل

1386.2 مليار دينار في نهاية 2011 وبالتالي، فإن قروض القطاع الخاص (بما فيه الأسر) تفوق قائم قروض القطاع العمومي.¹

كما تلاحظ أن صافي الموجودات الخارجية احتياطات الصرف المعبر عنها بالدينار) قد عرف تقلصا بنسبة 5.15 في 2018 مقابل 9.10 في (2017) أي ما يمثل تراجع بـ 18.741 مليار دينار. يفسر هذا التقلص، والذي هو أدنى بقليل من التقلص الذي عرفه صافي التدفقات السلبية للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (ما يعادل من مليار دولار أساسا بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدينار مبلغ 82.15، الدولار، واتي لسعر صرف الأورو مقابل الدولار (على الرغم من التحسن الملحوظ في العملات التي تشكل احتياطات الصرف) بين 2017 و 2018.²

في سنة 2020 كشف مذكرة لبنك الجزائر أن الأوراق النقدية المتداولة خارج البنوك، شهدت ارتفاعا بـ 12.93 بالمائة، منتقلة من 5.437,6 مليار دج في نهاية 2019 إلى 6.140,7 مليار دج في نهاية 2020. ويمثل ذلك -حسب البنك المركزي- 37.73 بالمائة من الكتلة النقدية (م2) في نهاية 2020 مقابل 32.94 بالمائة في نهاية 2019.

كما تظهر بيانات بنك الجزائر أن الودائع النقدية قد انخفضت بـ 3.22 بالمائة، أي بتراجع أقل من ذلك المسجل في نهاية 19-) 2019 بالمائة)، مشيرا إلى أن هذه الودائع تراجعت من 4.351,2 مليار دج نهاية 2019 إلى 4.211 مليار دج نهاية 2020.

من جهتها، عرفت الكتلة النقدية، زيادة معتبرة بـ 7.12 بالمائة نهاية 2020 بعد أن سجلت تراجعا بـ 0.78 نهاية 2019.

وأكدت المذكرة أن ذلك يعكس، "انتعاش زيادة الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (م2)" والتي انتقلت إلى 17.682,7 مليار دج نهاية 2020 مقابل 16.506,6 مليار دج نهاية 2019. كما أشارت المذكرة إلى أن هذا الارتفاع يمثل 9.05 بالمائة خارج ودائع المحروقات مقابل 6.03 بالمائة نهاية 2019.³

المطلب الثاني تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020):

¹ التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 178-181.

² التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 135.

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2020.

تمثل مقابلات الكتلة النقدية في مجموع الأموال والديون التي تقابلها عملية الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي وهي تمثل غطاء لهذه العملية، وهذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية والقروض الموجهة للاقتصاد والقروض الموجهة للحكومة (الخزينة العمومية) وسنحاول من خلال الجدول التالي توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2009-2019.

جدول رقم (02-02): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2010-2020

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قروض للاقتصاد	3268.1	3726.51	4287.6	5154.25	3514.0	7277.2	7909.9	8880.0	9976.3	10857.8	11804.6
صافي الأصول الخارجية	11996.5	139922.41	14940.0	15225.16	15734.5	15375.4	12596.0	1127.4	9485.6	7598.7	6706.5
قروض للحكومة	-3392.9	-3406.6	-3216.4	-3235.4	-1992.4	567.5	2682.2	4691.9	6325.7	7019.9	8611.3

من إعداد الطلبة اعتماداً على: - النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2014 رقم 25 السنوات 2010-2011-2012-2013
- النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2020 رقم 49 السنوات 2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020 .

نلاحظ من خلال الجدول (02-02) أن صافي استحقاقات الدولة على النظام المصرفي شهد تقلصاً معتبراً بين ديسمبر 2014 و نوفمبر 2015 (95.6%) منتقلاً من 1992.4 إلى 88.5 مليار دينار تحت أثر استعمال صندوق ضبط الموارد (FRR) الناجم عن تفاقم عجز عمليات الخزينة العمومية وعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية (من خلال إصدار سندات) للاستحقاقات غير الناجعة للمصارف لزيائتها من المؤسسات العمومية (305.3 مليار) في نهاية ديسمبر 2015، ولأول مرة منذ سنة 2005، لم تعد الدولة دائماً صافياً تجاه النظام المصرفي، حيث بلغ صافي قروض النظام المصرفي على الدولة 567,5 مليار دينار تحت أثر انخفاض قائم صندوق ضبط الموارد وارتفاع استحقاقات المصارف على الدولة أمام تقلص احتياطات الصرف وتغير وضعية

الدولة، من دائن صافي إلى مدين صافي تجاه النظام المصرفي، واصلت القروض الموجهة للاقتصاد، بما فيها إعادة شراء الاستحقاقات غير الناجعة تزايدها خلال سنة 2015 بوتيرة 16.5% مقابل 26,15 في سنة 2014.¹ كما كان عليه الحال في سنوات 2015 و 2016 و 2017 يشير تطور مقابلات الكتلة النقدية إلى أن قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة، لا سيما تلك الممنوحة من طرف بنك الجزائر هي التي تساهم أكثر في تطور التوسع (M2) بالفعل، ففي ظرف يتميز بانخفاض في التدفقات السلبية الاحتياطيات الصرف ذات الصلة بالعجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات ما يقارب 1845 مليار دينار من التقلص للاحتياطي النقدي، فإن تدفقات القروض الموجهة للدولة المتأتية من القطاع المصرفي المقدرة بـ 1 8,633 مليار دينار، منها 1 4,890 مليار دينار متعلقة ببنك الجزائر، هي التي تفسر الارتفاع في الكتلة النقدية M2 بمبلغ 1 1,662 مليار دينار في 2018 مع تزايد تدفقات القروض الموجهة للاقتصاد بـ 13,096 مليار دينار.²

المطلب الثالث- تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون 90-10:

قبل سنة 1990م كانت أدوات السياسة النقدية عبارة عن أدوات مباشرة، أما بعد إصلاحات التسعينات وصدور قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، ثم إصلاح أدوات السياسة النقدية بالانتقال من الأدوات المباشرة إلى الأدوات الغير مباشرة، بما يتوافق والتحول نحو اقتصاد السوق وتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أولاً- سياسة معدل إعادة الخصم:

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر التأثير في قدوة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان حيث كان بنك الجزائر قبل قانون 10/90 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم الذي يتم تغيير كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية التي تكون قابلة لإعادة الخصم، والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر:

¹ التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 135.

² التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 138.

جدول رقم (02-03): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

السنوات	معدل إعادة الخصم
2010	4
2011	4
2012	4
2013	4
2014	4
2015	4
2016	3.5
2017	3.5
2018	3.5
2019	3.5
2020	3.5

من إعداد الطلبة لاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 40 ديسمبر 2019، ص 17

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ خلال هذه الفترة من 2010 إلى 2015 ثبات معدل إعادة الخصم عند 4% وهذا لسبب النمو الاقتصادي، ثم سجلنا ثبات هذا المعدل عند 3.5% خلال الفترة 2016-2020 وهذا يدل على حالة الاستقرار الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر خلال هذه المدة.

نيا- الاحتياطات الإلزامية:

الاحتياطات الإلزامية عبارة عن وسيلة خاصة لعمليات السياسة النقدية تترجم بتدخلات بنك الجزائر عن طريق تشكيل ودائع مصرفية لدى بنك الجزائر وتكون على شكل الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية للبنوك المفتوحة في ونظرا لأهمية الأداة باعتبارها الضمان الأول للودائع وأداة فعالة في السياسة النقدية، كان على مجلس النقد والفرص إعادة إدراجها وهو ما يقرر عليه القانون رقم 02-04 المؤرخ في 12-03-2004 والتي حدد من خلال ما يلي:

- إلزام البنوك التجارية بتكوين الاحتياطي الإلزامي والتي لا تكون في حالة إفلاس أو موجودة في حالة .
- لا تتجاوز نسبة الاحتياطي القانوني 15% ويمكن أن تساوي 0 .
- تعد فترة تكوين الاحتياطي الإلزامي بشهر واحد وتبدأ من اليوم الخامس عشر التقويمي من كل شهر وتنتهي في اليوم الرابع عشر من الشهر التالي.¹

¹ المادة (08) من نظام 02/04 مؤرخ في 14 مارس 2004 المتعلق بشروط تكوين الحد الأدنى الاحتياطي القانوني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53 لسنة 2014.

الجدول الموالي يوضح تطور حجم الاحتياطي الإجمالي مع المعدل المطبق عليه:

جدول رقم (02-04): تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

السنة	معدل الاحتياطي الإجمالي%
2010	9
2011	9
2012	11
2013	12
2014	12
2015	12
2017	8
2018	8
2019	12
2020	12

من إعداد الطلبة لاعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 40، ديسمبر

2019، ص 7.

نلاحظ من خلال الجدول ان انحصار معدل الاحتياطي الإجمالي بين 3% و 12% خلال الفترة الممتدة بين (2010-2015) أين سجل هذا المعدل أعلى مستوى له خلال هذه الفترة والمقدرة ب 12% سنة 2015، ويرجع السبب وراء الزيادات المستمرة في معدل الاحتياطي الإجمالي إلى أن السلطات النقدية تعتمد في هذه الفترة بدرجة كبيرة على هذه الأداة من أجل امتصاص السيولة، وتعزيز دور السياسة النقدية للتحكم في التضخم. ثم تراجع معدل الاحتياطي الإجمالي خلال الفترة المتبقية من الدراسة إلى أدنى مستوياته لينحصر بين 8% و 12% وهذا بسبب نقص السيولة في الاقتصاد والعسر المالي الذي واجه البنوك، بالإضافة إلى رغبة السلطات النقدية في إعادة الدور للبنوك لتمويل الاقتصاد في ظل تراجع أسعار النفط، وفي سنة 2019 تم رفعه بنسبة 12% تماشياً مع فائض السيولة، لكن بالرغم من رفعه نسبة هذا المعدل إلا أنه لا يمكن اعتباره كأداة تنظيمية نهائية للسيولة البنكية.

لنا- أدوات السياسة النقدية في إطار مكافحة الوء، صدمات الأزمة النقدية:

على ضوء التغيرات الوضع الاقتصادي الناجمة عن آثار الوباء كورونا المستجد وانخفاض الأسعار النفط لسنة 2020 قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في بنك الجزائر تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي من 10% إلى 8% وتخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 0.25% ليستقر عند مستوى 3.25% وكان الغرض من

هذه القرارات هو تحرير هوامش السيولة وبالتالي إتاحة الوسائل الإضافية للمؤسسات المالية لتمويل الاقتصاد الوطني ودعم النشاط الاقتصادي. مع تزايد أزمة كورونا قررت لجنة عمليات السياسة النقدية في نفس السنة، تخفيض معدل الاحتياطات الإلزامية مرتين إلى أن يصل إلى 3 وفق التعلية (09-2020) ، ما يفسر أن هناك أزمة مالية حادة تتمثل في مشكل بوادر اختفاء السيولة بسبب تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود وعدم ادخارها في البنوك¹.

المبحث الثالث- السياسة النقدية و استهداف التضخم:

المطلب الأول- معدلات التضخم في الجزائر في الفترة 2010-2020 :

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وذلك يرجع لعدة أسباب داخلية وخارجية. والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور معدلات التضخم في الجزائر:

جدول رقم (02-05): معدل التضخم في الجزائر في الفترة 2010-2020

السنة	معدل التضخم %	السنة	معدل التضخم %	السنة	معدل التضخم %
2010	3.9	2014	2.9	2018	4.3
2011	4.5	2015	4.8	2019	2
2012	8.9	2016	6.4	2020	2.4
2013	3.3	2017	5.6		

من إعداد الطلبة لاعتماد على بيانات البنك الدولي

شكل رقم (02-02) منحني معدل التضخم في الجزائر في الفترة 2010-2020.

عقب موجة الارتفاعات خلال الفترة السابقة انخفض معدل التضخم في سنة 2010 إلى 3.90% نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأورو، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من اثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار وذلك بالرغم من تسجيل ارتفاع قوي في هذه السنة في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بكثرة والذي بلغ 7% وسرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع في سنة 2011 إذ بلغ 4.50% حيث تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في ارتفاع في تأثير اقوي للتضخم المستورد، فضلا عن أن النمو القوي للكتلة النقدية والناتج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة أدى إلى ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى وجود صدمة على الطالب ناجمة

¹ التعلية رقم 09-2020 المؤرخة في 13 ماي 2020 المعدلة والمتممة للتعلية رقم 02-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.

عن الرفع المعبر للأجور في هذه السنة وتحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات مواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012، فضلا عن اثر السعر في بعض المواد الطازجة (لحم الغنم...) واصل معدل التضخم ارتفاعه ليلغ 8.90 في سنة 2012، وهو المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية في سنتي 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم إلى 3.30% و 2.90% على الترتيب، وبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3.5% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012.

عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4.80% في سنة 2015 ثم 6.40% في سنة 2016، ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة..) بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق والى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، أما خلال الفترة (2017-2019)، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية ب 8.38% و 11.10% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4.30% في سنة 2018 مقابل 5.60 في سنة 2017، ليلغ 2% في سنة 2019، هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية أما في سنة 2020 فقد بلغت نسبة التضخم 2.40%، وبمقارنتها مع السنة الماضية باستثناء قطاع الخدمات ويرجع الذي سجل تراجعاً، قد شهدت ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية ب 0.2% والمواد المصنعة ب 5.35% مما اثر على الوتيرة الإجمالية للتضخم التي انتقلت نسبتها من 2% سنة 2019 إلى 2.4 سنة 2020.

المطلب الثاني- قياس تطور التضخم في الجزائر:

إن أبسط طريق للاستدلال على وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد الوطني هو قياس حركة الأسعار وتحليل العلاقة الموجودة بين السيولة المحلية والائتمان من جهة : والناتج الداخلي الخام من جهة ثانية، ويستند في الغالب قياس التغير في الأسعار على عدد من المؤشرات أهمها تلك التغيرات التي تحدث على مستويات أسعار السلع، كميات وسائل الدفع ومعاملات الضغوط التضخمية.

في هذا المطلب سوف نلقي الضوء على طرق قياس التضخم في الجزائر وقراءة لتطوره في الفترة 2010-2020.

أولاً- قياس أسعار الاستهلاك في الجزائر:

يقاس المستوى العام للأسعار في الجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك (Lind ice Des Prix A La Consommation IPC)، من خلال مسح لاستهلاك عينة تضم حوالي 12150 أسرة، موزعة على كامل التراب الوطني، وتعتمد في قياسه على فئة مرجعية من السكان تضم جميع الأسر الجزائرية باختلاف أحجامها والفئات الاجتماعية والمهنية، موزعة في سبع طبقات على أساس المعايير المعتمدة لقياس مستوى التحضر، حيث يمكن أن نسجل النقاط التالية فيما يخص طريقة القياس مؤشر الأسعار في الجزائر: ¹

- يعتبر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من أهم المؤشرات في قياس التغيرات التي تطرأ على نفقة المعيشة للجزائري بشكل عام، ويعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداماً؛
- تعتبر سنة 2000 سنة الأساس، و 2001 السنة المرجعية للحسابات (100)، وتكون هذه السنة مرتبطة بمعطيات خاصة، مثل الإحصاء السكاني أو إجراء مسح ميداني وتغيير بعد كل مدة زمنية حسب كل دولة؛
- تختلف سلة الاستهلاك للمؤشر من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة، وذلك بناء على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إنفاق الفرد عليها في سنة الأساس، ويتم تقدير هذه الوزن من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، حسب نتائج التحقيقات الميدانية مع الأسر في المدن والأرياف، وتتكون سلة مؤشر الأسعار الاستهلاك حالياً من 261 صنف و 791 مادة، تم تحديدهم على عدة معايير تخص نفقات الأسر الجزائرية؛
- يتم تصنيف السلع والخدمات المستهلكة في مجموعات فرعية، ومواد حسب توصيات منظمة المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لسنة 1970 : وفي الجزائر يضم IPC ثمانية مجموعات من بنود الاتفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية: مواد غذائية - مشروبات غير كحولية- الملابس والأحذية- السكن - المستحقات- الأثاث ومنتجات المفروشات- الصحة - نظافة الجسم- النقل والاتصالات- التعليم - الثقافة - الترفيه- متفرقات.
- يقدر معدل تغطية الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ب 95% حسب مفهوم مصاريف الاستهلاك، وتحسب بناء على البيانات المستقاة من 17 ولاية ومدينة موزعة على مختلف مناطق الوطن حسب الكثافة السكانية:

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، مؤشر أسعار الاستهلاك، العدد 290 الجزائر 2020 ص08.

- ✓ المنطقة الجهوية الجزائرية العاصمة : وتضم الجزائر البلدية تيزي وزو وباغلية؛
- ✓ المنطقة الجهوية وهران: وهران تلمسان معسكر، وحماس بوحجر؛
- ✓ المنطقة الجهوية قسنطينة : قسنطينة باتنة بسكرة والقرارم؛
- ✓ ملحق عناية عنابة ، سكيكدة، قالمة، وبسباس؛
- ✓ المنطقة الجهوية ورقلة : ورقلة.

● يحسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر كل شهر ويعبر المتوسط السنوي للمؤشرات الشهرية عن المؤشر العام لمستوى أسعار الاستهلاك في السنة، ويعتمد في حساب IPC على صيغة لاسبير (la formule de Laspeyres) التي تعتمد في قياس التغير في الأسعار في الشهر : باعتبار أن الكميات المستهلكة من طرف الأسر الجزائرية هي نفسها المستهلكة في سنة الأساس، (2001) بحيث يتم ترجيح كل سلعة حسب وزنها من مجموع النفقات الاستهلاكية في تلك السنة.

ويرصد هذا المؤشر أساسا مؤشرات التغير في أسعار التجزئة في جميع أنحاء البلاد، ويتم حساب المؤشر الوطني بنفس الطريقة المستخدمة في مراقبة الأسعار في 17 مدينة تمثل التراب الوطني، حيث يتم مراقبة الأسعار دوريا على عينة من نقاط البيع حسب برنامج ثابت حسب طبيعة المنتجات حيث تخضع المنتجات الموسمية لمعالجة خاصة من خلال سلة موسمية.

نيا- مكش الناتج الداخلي الخام: Déflateur Du PIB

يستخدم هذا المؤشر في قياس التضخم في الجزائر خاصة من التقارير الدولية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة دول التعاون والتنمية الاقتصادية-OECD Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)، وحسب هذه الأخيرة فإنه نسبة الناتج الداخلي الخام PIB بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى هذا الناتج بالأسعار الثابتة، ويسمى أيضا الرقم القياسي الضمني.

و يستخدم هذا المؤشر صيغة Paasche في حساب تغير الأسعار : بالاعتماد على قياس التغير في الأسعار بين سنة المقارنة وسنة الأساس بالاعتماد على كميات المستهلكة في سنة المقارنة، وفق الصيغة التالية:

مكش الناتج المحلي الخام = الناتج المحلي الخام لأسعار الجارية في سنة المقارنة/ الناتج المحلي الخام لأسعار الحقيقية لسنة الأساس

ويمكن حساب هذا المكتمش بقسمة ناتج ضرب كل السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن في سنة المقارنة بأسعارها النهائية الجارية على ناتج ضرب نفس السلع بأسعارها الحقيقية الثابتة) في سنة الأساس.

المطلب الثالث- السياسة النقدية في الجزائر و إستراتيجية استهداف التضخم:

أثبتت إستراتيجية التضخم نجاحها في الكثير من الدول المتقدمة والنامية في مراقبة الظاهرة، كما وضحنا في الفصل الأول"، مع العلم أن هذه الإستراتيجية تقوم على منطق أساسي مفاده الالتزام الصريح من طرف البنك المركزي باستهداف معدل معين للتضخم يعلن عن تحقيقه خلال مدى زمني محدد، ويشترط نجاح هذه الإستراتيجية مجموعة من الشروط ، تجعل هناك بعض الشكوك في تطبيقها بشكل فعال في ظل المحيط التنظيمي والهيكلية للاقتصاد الوطني.

أولاً- الإطار التشريعي للتحويل نحو إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر:

أثبتت وسائل السياسة النقدية غير المباشرة فعاليتها في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية ومن ثم مراقبتها للتضخم، وتماشيا مع التطورات العالمية عقب الأزمة المالية الدولية، أقر مجلس النقد والقرض نظاما رقم 09/02 في ماي 2009 يحدد بوضوح عمليات وإجراءات السياسة النقدية، من خلال:¹

☒ الأطراف المقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، والعقوبات الممكنة التعرض إليها في حالة عدة

الالتزام بالقوانين؛

☒ الأوراق المؤهلة التي يقبلها بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات؛

☒ تطوير العمليات التي يمكن أن يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدية (عمليات إعادة التمويل الأساسية،

عمليات الضبط الدقيق العمليات الهيكلية وإرساء الجوانب التنظيمية للتسهيلات الدائمة؛

☒ إجراءات حركة الأموال الخاصة عبر نظام الدفع الفوري داخل السوق النقدية.

تم تعزيز الإطار العمليتي للسياسة النقدية بأحكام تشريعية في 2010 ترمي بشكل قانوني لاستقرار الأسعار ؛ كهدف صريح للسياسة النقدية في الجزائر، مبرزا ضرورة استهداف التضخم، مما شكل توجهها جديد للسياسة النقدية في الجزائر.

وجاء تبني الاتجاه الجديد للسياسة النقدية في الجزائر نحو إستراتيجية استهداف التضخم عبر التعديل القانوني بالأمر 10/04 المؤرخ في 26 أوت 2010 بالمادة 35، تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014 ص149.

باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف، والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.¹

وعليه أصبح استهداف التضخم الكامن غاية أساسية للسياسة النقدية بداية 2010 مقارنة بالأهداف الكمية الأخرى، إلا أنه يتطلب تحقيقه على الأفق المتوسطة الأجل : تطوير الوسائل الملائمة، ووضع إطارا مرجعيا يبرز فيه الهدف المرغوب للتضخم، ويأخذ بعين الاعتبار هدف الاستقرار المالي.

من أجل ذلك قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير، محاولة منه إلى تطوير أداة ملائمة استشرافية، يقوم على تحليل السلسلة الزمنية الشهرية لمؤشر أسعار الاستهلاك IPC وفق نماذج ARIMA ، يهدف إلى تقدير معدلات التضخم على المدى القصير (سنة واحدة)، ومن جهة أخرى تحليل محددات التضخم.

وبناء على المعدل المستهدف للتضخم يعمل بنك الجزائر على تقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى القصير والهدف المسطر من مجلس النقد والقرض، وذلك بتعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية بما يتوافق مع ذلك.

نيا- مراحل تجربة الجزائر في استهداف التضخم:

عرف تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر مرحلتين:²

1- مرحلة الاستهداف الضمني المعدل التضخم (2002-2010):

في هذه الفترة كان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية يشكل الهدف النهائي للسياسة النقدية، وكان استهداف التضخم باعتبار مؤشر الاستهلاك معيار للقياس، وقد حدد في هذا الإطار هدف ضمني لمعدل التضخم بين 03-04%.

2- مرحلة الاستهداف الصريح المعدل التضخم:

في ظل التوجه العالمي نحو إستراتيجية استهداف التضخم، اتخذت السلطات النقدية بناء على الأمر 10/04 المذكور أعلاه استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسات النقدية، وعليه قام مجلس النقد والقرض بإعلان صريح حول معدل التضخم المستهدف ب 04 % للسنوات بداية من 2011، ب (01) لذلك تعتبر هذه السنة بداية

¹ الجريدة الرسمية، الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010.

² أحمد صيفي و حسين بن العارفة، سياسة استهداف التضخم كبدل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

03، المجلد 21، العدد 2، 2018، ص ص 95.96.

مرحلة جديدة بتوجه الجزائر نحو إستراتيجية استهداف التضخم، رغم كل التحفظات حول مدى توفر شروط تطبيقها.

وقد قامت هذه السياسة على الخيارات الإستراتيجية التالية:¹

- ❖ اعتماد مؤشر أسعار الاستهلاك كمقياس للتضخم؛
- ❖ الإعلان عن معدل التضخم المستهدف بناء على سعر البترول المتوقع؛
- ❖ بناء توقعات مستقبلية للمعدل التضخم الشهري عن طريق تحليل السلاسل الزمنية بنمذجتها وفق صيغ ARIMA وفق منهجية بوكس جينكز؛ ويمثل الفصل السادس تطبيق لهذه الأدوات مع دعمها بنماذج ARCH.

جدول رقم (02-06): مقارنة بين تطور المعدل المستهدف و المعدل الفعلي للتضخم.

الانحراف	معدل التضخم الفعلي %	معدل التضخم المستهدف %	السنوات
0.524-	4.524	4	2011
4.891-	8.891	4	2012
0.746	3.254	4	2013
1.084	2.916	4	2014
0.784-	4.784	4	2015
2.397-	6.397	4	2016
1.911-	5.911	4	2017
0.27-	4.27	4	2018

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنوات (2010-2018) التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

¹ زكريا خلف الله، عبد الواحد صرامة، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتيجية استهداف التضخم، دراسة تحليلية فترة (2002-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، المجلد 4، العدد 02، ديسمبر 2017 بدون صفحة.

يتم التنبؤ بالتضخم المستهدف والمجاميع النقدية على أساس فرضية السعر المتوسط للبتروول (صحاري بلاند) : المتنبأ به من طرف صندوق النقد الدولي، فيما يعرض بنك الجزائر على مجلس النقد والقرض في بداية كل سنة التنبؤات كما يقترح وسائل السياسة النقدية التي يجب وضعها لتحقيق الهدف الأساسي وهو استقرار الأسعار¹. يظهر جليا من خلال الشكل أن أكبر انحراف عرفه التضخم المحلي عن المسطر له من طرف السلطات النقدية كان سنة 2012، منذ الإعلان عن تطبيق إستراتيجية استهداف استقرار الأسعار، وهذا راجع إلى الزيادة في الطلب إثر مراجعة الأجور. والتعويضات بأثر رجعي منذ سنة 2008، وبناء على ذلك قامت السياسة النقدية على العمل على تقليص هذا الانحراف يرفع المبلغ الإجمالي لامتنصاص السيولة عند 1350 مليار دج في 2013، بعد رفعه في أبريل 2012 إلى 1100 مليار دج، وفي جانفي 2013، قام بنك الجزائر بإدخال آلية استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل مغل فائدة قدره 1.5%، بينما رفع معدل تشكيل الاحتياطات الإجمالية الدنيا في ماي إلى 12% بعد 10 أشهر من رفعها بنقطتين من 9% إلى 11%². وهذا ما ساهم في انخفاض معدل التضخم إلى 3.26% في 2013.

بينما يعود انحراف التضخم المحلي عن المستهدف في سنة 2016 بزيادة 2.39% إلى الطابع الهيكلي في وسط أسواق تنافسية سيئة، حيث أرجع البنك هذا الانحراف لأن التضخم المستهدف لا يأخذ بعين الاعتبار أثر المتعاملين الاقتصاديين (صناع السعر)، إنما بالتغيرات الفعلية أو المتوقعة لمحددات الظاهرة (سعر الصرف الكتلة النقدية، تكاليف العمل³).

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 138.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص 173.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، مرجع سابق، ص 140.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق في دارستنا لتقييم دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر توصلنا إلى أن الجزائر وبالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها في التعامل مع ظاهرة التضخم وبالرغم من استقلالية السياسة النقدية من سنة 1990 إلا أنها تحاول الحد من هذه الظاهرة قدر الإمكان وذلك من خلال عدة أدوات تتناسب مع طبيعة وخاصة الاقتصاد الوطني.

وتعمل الجزائر جاهدة في إطار السياسة النقدية التوصل إلى معدل التضخم المستهدف كل سنة منذ سنة 2000 حيث يتحقق هذا المعدل باحتواء الدولة للمعدلات العالية للتضخم والحد من أسبابه وآثاره في الجزائر.

الخاتمة



يعتبر التحكم وضبط معدلات التضخم من المسائل التي يجب على الحكومات تقديرها بصفة فعلية والأخذ بالأدوات والسياسات اللازمة للقضاء عليها، وتتجه الحكومات غالبا للقضاء على التضخم إلى الاعتماد على السياسات النقدية غير التوسعية، وكذا التوجه نحو زيادة مرونة أسعار الصرف، بينما تتجه الاقتصاديات والبنوك الأكثر مقدرة على إيجاد سياسات نقدية فاعلة إلى الاعتماد على السياسات المالية التقييدية التي تراعي تحقيق هدف التحكم في الظروف التضخم من جهة، ومن جهة أخرى تراعي الحفاظ على ضمان الإبقاء على حوافز الاستثمار من جهة أخرى، فالتحديات التي تواجه البنوك المركزية تمثل اختبارا فعليا لها، فقيام البنك المركزي باعتماد السياسات النقدية التقييدية من جهة سوف يؤثر سلبا على معدلات القروض والحوافز والتسهيلات الموجهة للاستثمار من جهة أخرى، أما إذا قام البنك المركزي باعتماد سياسة مالية توسعية لخدمة الاستثمار فإن ذلك سوف يؤدي ذلك زيادة ورفع معدلات التضخم بفعل التوسع النقدي.

وفي جانب آخر نجد أن معظم العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية قامت باعتماد سياسة استهداف التضخم نظرا لأن التضخم في الحقيقة يعبر عن الخلل التوازني بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، سواء كان ذلك الخلل نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو نتيجة انعدام المرونة وضعف الهياكل الإنتاجية في الاقتصاديات النامية، وتمثل السياسة النقدية الإطار الفاعل أكثر من السياسة المالية في محاربة التضخم وذلك نظرا لكون السياسة النقدية تتبع للبنك المركزي الذي يتمتع من حيث المبدأ بالاستقلالية بنما السياسة المالية التي تتبع للحكومة يعتبر دورها محدود في القضاء على التضخم او على الأقل هو دور يحتاج إلى دور السياسة النقدية إلى جانبه.

وتستخدم السياسة النقدية عدة وسائل مختلفة منها تحديد كمية وسائل الدفع المتاحة ومعدلات الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، إضافة إلى دخول البنك المركزي في السوق المفتوحة للأوراق المالية وهذا ما يعرف بسياسة السوق المفتوحة. وفي جانب آخر تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة مستقلة عن السياسات الأخرى وهذا من خلال تميزها بأهدافها المتمثلة في مقاومة التضخم وتخصيص الموارد وتوزيع الدخل وكذا تنمية الصناعة المحلية.

وفي إطار تقييم واقع التضخم النقدي في الجزائر نجد عموما أن الإصدار النقدي يتخطى المستويات المطلوبة وهذا مقارنة مع نسبة زيادة الناتج الداخلي الحقيقي ويرجع ذلك من جهة إلى تدخل الدولة في كل النشاط الاقتصادي ومن جهة أخرى نقص موارد الاستثمار ومن الأسباب الفعلية التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري هو ضعف النمو في الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع نسبة زيادة الكتلة النقدية ويرجع ذلك إلى استعمال هذه الموارد النقدية في نشاطات غير إنتاجية خاصة في هذه السنوات الأخيرة، إضافة إلى حالات الزيادة المطردة في

الكتل الاجرية للموظفين التابعين للقطاع العام والخاص والتي بلغت مستويات كبيرة في السنوات الأخيرة أثر بصفة مباشرة على ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات كبيرة.

ورغم المحاولات العديدة للتخفيض من حدة وتأثير التضخم المستورد لمحاربة المضاربة. وكذا محاولة السيطرة على الطلب الكلي وذلك بإحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد بما يتلاءم مع مقتضيات التنمية إلا أن الدور الفعلي يبقى من اختصاص البنك المركزي الذي يقوم بتوظيف أدوات السياسة النقدية المختلفة حسب المراحل المختلفة من اجل القضاء على التضخم وتصحيح الأوضاع الناتجة عن ارتفاع الأسعار.

اختبار فرضيات الدراسة:

قمنا في بداية الدراسة بطرح مجموعة من الفرضيات يمكن إجمالها فيما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى والمتعلقة بفعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها فنجد أن للسياسة النقدية جملة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، سواء كانت أهداف أولية، ووسطية أو نهائية. وباعتبارها بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة لها إذ أن لها تأثير على حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي.
- أما بالنسبة للفرضية الثانية والمتعلقة بأدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر فهي محققة حيث تستخدم الدولة معدل الاحتياطي الإجباري كأداة مناسبة وفعالة في الاقتصاد النقدي الوطني وأدوات أخرى كذلك مثل عمليات الأمانة.
- أما بالنسبة للفرضية الثالثة والمتعلقة بالسياسة النقدية وحدها لا تكفي لمعالجة التضخم وإنما نعتمد عليها نسبيا، ذلك أن أصل التضخم في الجزائر ليس نقديا بحتا وإنما يتعلق أيضا بأسباب مؤسسية وهيكلية، كما لا يمكن تطبيق سياسة استهداف التضخم لعدم توفر الشروط الأولية لهذه السياسة وأهمها استقلالية البنك المركزي.
- أما بالنسبة للفرضية الرابعة والمتعلقة باعتماد الجزائر في معالجتها لظاهرة التضخم على أدوات مباشرة وغير مباشرة فنجد أن للسياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تستهدف التأثير على حجم الكتلة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات، سواء كانت كمية أو كيفية، والملاحظ أن السياسة النقدية تعتبر أكثر فعالية في الدول المتقدمة منها في الدول النامية وهذا لعدة اعتبارات منها غياب قنوات إبلاغ السياسة النقدية، ومن هنا كان على تلك الدول العمل على تفعيل السياسة النقدية في اقتصادياتها إلا أن هدفها النهائي يبقى تحقيق استقرار الأسعار.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:

- تعتبر السياسة النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، بحيث تستخدم من طرف السلطة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، يكمن الفرق بينها في طريقة تأثيرهما، حيث أن الأدوات الغير مباشرة هي التي تعمل من خلال السوق النقدية .
- يعتبر التضخم ظاهرة قيد الدراسة والاهتمام وذلك بالنسبة للسياسة النقدية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة.

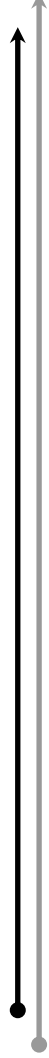
التوصيات:

إن التقليل من الآثار السلبية لظاهرة التضخم على الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي وبالأخص على القدرة الشرائية يعتبر من التحديات التي يجب أن تتكاتف من أجلها مختلف الجهات، عن طريق ضبط مختلف السياسات الكفيلة بذلك، وارتأينا اقتراح بعض التوصيات في هذا المجال:

- مواصلة العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي وتطوير نظم المعلومات لديه ليمارس سياسته النقدية بصورة فعلية.
- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة بالأخص أداة معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة والتنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية خاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالي في الجزائر.



قائمة المراجع



1. بلعزوز بن علي ، "محاضرات في النظرات والسياسات النقدية" ، ديوان المطبوعات الجامعية - بن عكنون - الجزائر 200402.
2. جيمس بلاكورد، الموجز في النظرية الاقتصادية، دار وهران للنشر والتوزيع، 2013.
3. حسين بن هاني ، اقتصاد النقود و البنوك المبادئ و الأساسيات ، دار مكتبة الكندي للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002.
4. د. زينب عوض الله و د. أسامة محمد الفولي أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي "منشورات الحلبي الحقوقية بيروت - لبنان 2002.
5. الروبي نبيل، نظرية التضخم، ط 2 الإسكندرية، مؤسسة الثقافة العربية، 1984.
6. سهير محمود معتوق ، النظم والسياسات النقدية ، الدار اللبنانية، الطبعة الأولى، 1989.
7. السيد متوي عبد القادر ، "اقتصاد النقود و البنوك"، دار الفكر والنشر عمان ، 2010.
8. صالح صالح ، السياسة النقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، 2000.
9. صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية المفهوم ، الأهداف ، الأدوات ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، مصر ، 2005.
10. صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك. دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
11. الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1987.
12. ضياء مجيد ، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر، 2000.
13. ضياء مجيد الموسوي، اقتصاد النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
14. عبد المجيد قدي : المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية 2005.
15. علي كنعان ، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2012.
16. عناية غازي حسين، التضخم المالي، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985م).
17. محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.
18. محمد الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي ، دار الجامعات المصرية.
19. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 1998.
20. محمود فوزي أبو السعود و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
21. مصطفى رشدي شيحة- الاقتصاد النقدي و المصرفي- الدار الجامعية للطباعة و النشر- بيروت 1981.

22. وليد ناجي الجبالي ، "دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة نماذج محاسبية مقترحة في البيئة ، الموارد البشرية التضخم "الأردن ، دار حامد ، الطبعة الأولى ، 2002.

23. يعدل بخراز فريدة "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي "ديوان المطبوعات الجامعية 2000.

نيا: المذكرات والاطروحات:

طهاري أنور. السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري- مذكرة ماستر في العلوم التجارية, جامعة البويرة 2015.2016.

جبار بشرى ، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية تأمينات و تسيير المخاطر ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، 2012 – 2013.

محسن أحمد محمد الحضري، التضخم الهيكلي في الدول الإفريقية، جمهورية غانا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1972 ،

1. بقبق ليلي أسمهان، آلية ثير السياسة النقدية في الجزائر ومواقفها الداخلية- دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015.

2. شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين المالية و النقدية و دوروه في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال فترة 1990-2014 دراسة تحليلية الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2018.

3. صابري ماجدة و آخرون، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي، مذكرة ماستر، جامعة قلمة، 2009-2010.

لنا: مقالات و مجلات:

1. ابتسام ساعد ، السياسة النقدية و معالجات التضخم ، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، - 2016 2017.

2. احمد ابريهي علي ، التضخم والسياسة النقدية ، دراسة اقتصادية.

3. أحمد صيفي و حسين بن العازية، سياسة استهداف التضخم كبديل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 21، العدد 2، 2018.

4. بن نافلة نصيرة ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة جيلالي الياس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.

5. جمال بن دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي دراسة مقارنة "، الجزائر ، الدار الخلدونية . 2006

6. زكريا خلف الله، عبد الواحد صرامة، فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتيجية استهداف التضخم، دراسة تحليلية فترة (2002-2016)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، المجلد4، العدد02. ديسمبر2017
7. محمد موساوي، دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر(1970-2009)، مجلة جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر.

رابعاً- المراسيم و الأوامر:

1. بنك الجزائر التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر،.
2. بنك الجزائر التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
3. بنك الجزائر التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر،.
4. بنك الجزائر التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.
5. بنك الجزائر التقرير السنوي 2020.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر 2017.
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014 .
8. التعليم رقم 09-2020 المؤرخة في 13 ماي 2020 المعدلة والمتممة للتعليم رقم 02-2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.
9. الجريدة الرسمية، الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010.
10. الديوان الوطني للإحصائيات، مؤشر أسعار الاستهلاك، العدد 290 الجزائر 2020 .
11. المادة (08) من نظام 02/04 مؤرخ في 14 مارس 2004 المتعلق بشروط تكوين الحد الأدنى الاحتياطي القانوني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53 لسنة 2014.
12. المواد من 143 و 258 من القانون 10-90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بقانون النقد والقروض.

خامساً- الانترنت:

موقع بنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/الرئيسية/>

موقع البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/ar/home>